IUGJEBS
Vol 25, No 4, 2017, pp 30-58
ISSN 2410-5198

تاريخ الإرسال (2017/08/05)، تاريخ قبول النشر (2017/09/20)

المواءمة بين المعايير المحاسبية الإسلامية والمعايير المحاسبية الدولية: مواجهة التحديات القائمة في الدول العربية

د. رائد جميل جبر [1,*]

[1] قسم المحاسبة- كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية- جامعة الزرقاء - الأردن.

* البريد الالكتروني للباحث المرسل:
E-mail address: Raedjaber125@yahoo.com

الملخص:

هدفت الدراسة إلى إلقاء نظرة على تجربة الدول العربية في الالتزام بالمعايير المحاسبية الإسلامية في قطاع المصارف الإسلامية ، واستعراض أهم التحديات التي تواجه المواءمة بين معايير المحاسبة والمراجعة في المصارف الإسلامية والمعايير الدولية في وقتنا الحالي، وأخيراً النظر في إيجاد وسائل وأساليب مناسبة تساعد في تحقيق المواءمة بين المعايير المحاسبية الإسلامية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية والإسلامية- البحرين (AAIOFI) والمعايير الدولية ضمن الضوابط الشرعية المطلوبة، اعتمد الباحث في دراسته على المنهج الوصفي النقدي من خلال استقراء الدراسات السابقة، والقيام بعمل دراسة نقدية لها ومناقشتها للوصول إلى نتائج الدراسة، وكذلك قام الباحث بالاطلاع على المشاكل العملية التي تواجه المعايير المحاسبية الإسلامية الصادرة عن (AAIOFI)، وبخاصة عند تطبيقها وعند المواءمة بينها وبين المعايير الدولية، وذلك من خلال عمل المقابلات اللازمة مع المختصين، وقد بينت النتائج أن أهم التحديات التي تواجه عملية التوفيق والمواءمة بين المعايير المحاسبية الإسلامية الصادرة عن AAIOFI، وبين المعايير الدولية تتمثل فيما يلي: (1) عدم وجود انسجام بين مفهوم المحاسبة الإسلامية مع بعض الفرضيات والمبادئ المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً على المستوى الدولي، (2) إن العديد من المصارف الإسلامية تعتمد المعايير المحاسبية الدولية في إصدار قوائمها المالية ، بدلاً من التزامها بالمعايير الصادرة عن AAIOFI، مما يعمل على إيجاد قدر كبير من عدم التجانس في الإبلاغ المالي والإفصاح، (3) إن المعايير الدولية غير قادرة أصلاً على معالجة وإدراك الجوانب الدقيقة الخاصة بالمصرفية الإسلامية، (4) إن هناك إشكالية أيضاً في المصارف الإسلامية، حيث لا يوجد نموذج موحد وعملي لضبط المعاملات المصرفية محاسبياً وشرعياً (التنميط).

وقد أوصت الدراسة بعدة توصيات من أهمها: ضرورة مراجعة المنهجية التي يقوم عليها إصدار المعايير المحاسبية الإسلامية من خلال AAIOFI بما يضمن الانتباه إلى تفاصيل أحكام الشريعة الإسلامية الخاصة بكل عقد مالي، وكذلك بضرورة إيلاء الالتزام الشرعي الأهمية القصوى عند التوفيق بين المعايير الصادرة عن AAIOFI وبين الأعراف والقواعد الدولية، وعدم الوقوع تحت تأثيرات الضغوط والهيمنة التي تصدر من مجلس المعايير المحاسبية الدولية IASB (International Accounting Standards Board).

كلمات مفتاحية:

المواءمة (التوفيق)، المعايير المحاسبية الإسلامية، هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية والإسلامية (AAIOFI)، المعايير الدولية، مجلس المعايير المحاسبية الدولية (IASB).

Harmonization between Islamic accounting standards and international accounting standards :Meeting challenges in Arab States

Abstract

This study aimed to look at the experience of Arab countries in compliance of Islamic accounting standards in the banking sector and Islamic financial institutions, and to review the most important challenges facing the harmonization of accounting and auditing standards in Islamic banks and financial institutions with international standards. The researcher tried to find appropriate methods to help harmonize Islamic accounting standards issued by the Accounting and Auditing Organization for Islamic Financial Institutions (AAIOFI) with IFRS standards. The researcher relied on the descriptive approach by reviewing previous studies, and he also reviewed the practical problems facing AAIOFI, especially when applying and Aligning Islamic standards, through conducting the necessary interviews with specialists. The results revealed that the most important challenges facing AAIOFI in harmonization: (1) There is no harmony between the Islamic accounting standards and some generally accepted accounting principles (GAAP), (2) International accounting standards are adopted by many Islamic banks in issuing their financial statements, (3) International standards are not able to deal with the specific aspects of Islamic banking, (4) There is no unified and practical model for controlling banking transactions especialy in Shari'a and accounting parts (Standardization).The study recommended the importance of reviewing the methodology of issuaing of Islamic accounting standards through AAIOFI .The study also recommended AAIOFI the importance of Shari'ah's compliance when harmonizing AAIOFI standards with international standards, and not to fall under the influence of pressure and hegemony issued by the International Accounting Standards Board (IASB).

Keywords:

Harmonization, Islamic accounting standards, The Accounting and Auditing Organization for Islamic Financial Institutions (AAIOFI), International standards, International Accounting Standards Board (IASB)

www.manaraa.com

المقدمة:

إن التطور الواضح في العمل المصرفي الإسلامي، وما شهدناه في العقود الأربعة الأخيرة من تحول باتجاه المصرفية الإسلامية، وتوسع في الكم والنوع في الخدمات والعقود المصرفية الإسلامية، كل هذا يستدعي من الباحثين نظرةً متأملة في الإطار الذي يحكم الجوانب الشرعية والمحاسبية، والتدقيق على العقود والصيغ المصرفية الإسلامية، وذلك بهدف توفير المناخ الملائم والإطار السليم للمحاسبة والمراقبة، وبما يضمن دقة الالتزام الشرعي والفني للمعاملات المالية الإسلامية، ومن هنا تبرز أهمية الدور الذي تضطلع به هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية AAIOFI، بشأن تطوير الفكر المحاسبي في مجال المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية، وإعداد وإصدار وتعديل المعايير المحاسبية بما يتماشى مع طبيعة انشطتها بما يتفق مع أحكام الشريعة الإسلامية الغراء، وبما يحقق لها القبول على المستويين المحلي والدولي، وتسلط هذه الورقة الضوء على واقع المصارف الإسلامية من ناحية تطبيقها للمعايير المحاسبية الإسلامية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة AAIOFI، ومدى توافق هذه المعايير ومواءمتها مع القواعد والأعراف الدولية، والتحديات الناتجة عن هذا الأمر.

نشأت العديد من مؤسسات البنية التحتية الداعمة للصناعة المصرفية الإسلامية، وكان من أهمها هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAIOFI)، والتي كانت وما زالت تعطي الاهتمام في موضوع المعايير المحاسبية والرقابية، وتهدف الهيئة بشكل رئيس إلى تطوير الفكر المحاسبي للمصارف والمؤسسات المالية الإسلامية، لكننا في السنوات الأخيرة لاحظنا وجود تهاون من بعض المصارف الإسلامية في تطبيق والالتزام ببعض المعايير المحاسبية الصادرة عن الهيئة، الأمر الذي استدعى العديد من الباحثين (فياض، 2002م) و(البعلي، 2003م) و(الشريف، 2003م) و(أبو غدَّة، 2005م) المطالبة بإجراءات عمليه لزيادة ثقة المتعاملين والمستثمرين في المصارف الإسلامية، وذلك من خلال الامتثال للمعايير المحاسبية الإسلامية المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، لا سيما في ظل التطورات العالمية المتسارعة، والتي كان من أبرزها الأزمة المالية العالمية عام 2008م، والتحولات الاقتصادية السريعة في الآونة الأخيرة لدى الاتحاد الأوروربي، والولايات المتحدة. حيث بيَّنت دراسة(Ibrahim,M.,) & Hameed, S., 2007) أن الصناعة المصرفية الإسلامية تحتاج إلى مجموعة بديلة من المعايير المحاسبية التي يمكن تنسيقها وصياغتها، وذلك نظراً لخصوصية وطبيعة العمل المصرفي الإسلامي.

ركزت جهود هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية منذ تأسيسها على تطوير فكر المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، والقيام بإعداد وإصدار معايير المحاسبة والمراجعة لهذه المؤسسات، والعمل على تأصيل المعاملات والتطبيقات المحاسبية التي تتعامل بها المصارف الإسلامية، وترشيد أسس الرقابة على هذه المعاملات من الناحية الشرعية والفنية.

وقد أشار كلٌ من الباحثين (Vinnicombe,T.,2012)، (Trokic,A.,2015) إلى أن هناك عدة عقبات تعترض وجود معايير موحدة للمصارف الإسلامية (الشرعية والمحاسبية)، مما يحول دون تحقيق الشفافية المطلوبة للعمليات المصرفية الإسلامية، وبالتالي يؤثر سلباً على مصداقية العمل المصرفي الإسلامي، مما يتطلب تظافر جهود هيئة المحاسبة والمراجعة (AAOIFI) مع المؤسسات الأخرى الداعمة للعمل المصرفي الإسلامي لتحقيق هذا الهدف.

مشكلة الدراسة:

عند النظر إلى الواقع العملي للمعايير الإسلامية (المحاسبية، والشرعية) في المصارف الإسلامية في الدول العربية، يوجد عدة ملاحظات، من أهمها: أنه لم يتم إصدار معايير محاسبية إسلامية لضبط العمليات المصرفية الإسلامية من خلال منهج علمي محدد باستثناء محاولات

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

محدودة قامت بها بعض المؤسسات والهيئات، حيث قامت بعضها أحياناً بإنشاء معايير مشتقة من الشريعة الإسلامية، ومتوافقة مع المعايير الدولية، كما قامت أحياناً بعض الهيئات بأخذ المعايير المحاسبية الدولية وتعديل بعضها بما يتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية واستنباط التخريجات الفقهية اللازمة لها، ومن هذه الجهات هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية(Accounting and Auditing Organization for Islamic Financial Institutions) AAIOFI ، حيث قامت AAIOFI بالنظر فيما توصل إليه الفكر المحاسبي المعاصر، وعرضه على الشرع فما اتُفق معه يتم الأخذ به، ويُستبعد ما يخالفه، وبناءً على ذلك قامت بإصدار ما يسمى (معايير المحاسبة والمراجعة والضوابط للمؤسسات المالية الإسلامية).

على الرغم من قبول المعايير المحاسبية الصادرة عن AAIOFI في عدد من الدول العربية والإسلامية كالبحرين والسودان والأردن والسعودية وقطر ... الخ، إلا أن هناك العديد من العقبات والتحديات التي تواجه الالتزام بهذه المعايير، فعلى سبيل المثال فإن العديد من المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية ما زالت تعتمد المعايير الدولية في إعداد وإصدار القوائم المالية، ويُقصد هنا بالمعايير الدولية: المعايير المتمثلة بكلٍ من المعايير المحاسبية الدولية (International Accounting Standards) IAS ، ومعايير الإبلاغ المالي الدولية (International Financial Reporting Standards IFRS)، ويعتمد بعض المصارف الإسلامية على إصدار قوائم مالية مزدوجة وفقاً لكل من المعايير الدولية، والمعايير الصادرة عن AAIOFI ، حيث تقوم المؤسسات المالية الإسلامية بإعداد حساباتها والإبلاغ عنها بأساليب مختلفة، مما يعمل على إيجاد قدر كبير من عدم التجانس في الإبلاغ المالي، ويَحول دون توفير الإفصاح الكافي، ولا يساعد في عمل المقارنات في الصناعة المصرفية الإسلامية.

وقد توصل الناصر، (2017م)، عند دراسته للإفصاح في ثلاثة مصارف إسلامية إلى وجود اختلاف في درجة الإفصاح بينها، كما أنه لم تقم أي من المؤسسات الثلاث باستخدام المعايير الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة AAIOFI، إضافة إلى عدم استخدامها معيار الإفصاحات للمؤسسات التي تقتصر على تقديم خدمات مالية إسلامية الصادر عن مجلس الخدمات المالية الإسلامية في ماليزيا IFSB. كما أشارت العديد من الدراسات إلى إشكالات متعددة تواجه المصارف الإسلامية في الجانب المحاسبي، ومن هذه الدراسات (سمحان، 2012م) الذي بين أن المصارف الإسلامية الأردنية لا تلتزم بتطبيق معيار المحاسبة رقم 4 الصادر عن هيئة المحاسبة والمراجعة AAIOFI، و(الصافي، 2007م) الذي توصل إلى أن معايير المحاسبة الدولية غير ملائمة بشكلها الحالي للتطبيق في المؤسسات المالية الإسلامية، حيث إنها لا تلبي المتطلبات الشرعية ولا تأخذ في الاعتبار القيم الإيمانية والأخلاقية والسلوكية.

ويجب التأكيد هنا أن محاولة السعي لتقديم معلومات شفافة، وملائمة ، وموثوق بها بما يظهر الوضع المالي للمصارف الإسلامية بصورة عادلة يعتبر أمر شرعي مهم، وأي نهج آخر يؤدي إلى حجب المعلومات أو التضليل في إعداد القوائم المالية يؤدي بالتالي إلى مخالفة المبادئ الشرعية (عبد الكريم، 2009م)، وفي ظل اعتماد البلاد العربية لمعايير المحاسبة الدولية بقصد التوفيق في الممارسة المحاسبية بين مختلف المؤسسات، فإن المصارف الإسلامية تكون ملزمة في كثير من الأحيان باعتماد تلك المعايير الدولية لإعداد وعرض قوائمها المالية، خاصةً إذا كانت تنشط في بيئة تشريعية لا تراعي طبيعة العمل المصرفي الإسلامي، الأمر الذي طرح العديد من وجهات النظر حول مدى ملاءمة تلك المعايير للمعاملات المالية الإسلامية (بن تومي، 2013م)

ونتيجةً لكل هذه الملابسات قام الباحث بإعداد هذه الدراسة للإجابة عن التساؤلات الرئيسة التالية:

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

1- لماذا جاءت فكرة المعايير المحاسبية الخاصة بالمؤسسات المالية الاسلامية، ولماذا تحتاج المعايير المحاسبية الاسلامية إلى مواءمة وتوفيق مع المعايير الدولية.

2- ما هي الآثار السلبية التي يمكن أن تواجه المصارف الإسلامية نتيجة تطبيقها للمعايير المحاسبية الدولية، الصادرة عن مجلس المعايير الدولية IASB بشكلها الحالي.

3- ما هي أبعاد التحديات والعقبات التي تواجه المعايير المحاسبية الإسلامية الصادرة عن AAIOFI عند المواءمة (التوفيق) بينها وبين المعايير المحاسبية الدولية الصادرة عن IASB.

4- ما هي الوسائل المقترحة لإيجاد توافق معقول بين المعايير المحاسبية الصادرة عن AAIOFI ، وبين المعايير الدولية دون الإخلال بالالتزام الشرعي المطلوب.

يهدف الباحث من خلال هذه الدراسة إلى تحقيق ما يلي:

- القاء نظرة على تجربة الدول العربية في الالتزام بالمعايير المحاسبية الإسلامية الصادرة عن AAIOFI في المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية، والتعرض للعقبات التي واجهت عملية التطبيق.
- توضيح طبيعة العلاقة بين معايير المحاسبة الإسلامية الصادرة عن AAIOFI، ومعايير المحاسبة الدولية، والمنهجية التي قامت عليها فكرة المعايير المحاسبية الإسلامية.
- تحديد الآثار السلبية التي قد تواجه المصارف الإسلامية نتيجة تطبيقها للمعايير المحاسبية الدولية، الصادرة عن مجلس المعايير الدولية IASB بوضعها الحالي.
- استعراض أهم التحديات التي تواجه اتساق (Harmonization) معايير المحاسبة والمراجعة في المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية مع المعايير الدولية في وقتنا الحالي.
- النظر في إيجاد وسائل وأساليب مناسبة تساعد في تحقيق المواءمة والتوفيق بين المعايير المحاسبية الإسلامية الصادرة عن AAIOFI والمعايير الدولية ضمن الضوابط الشرعية المطلوبة.

أهمية الدراسة:

تنبع أهمية هذه الدراسة من خلال قيامها بعرض واضح لآلية تطبيق المصارف الإسلامية في الدول العربية للمعايير المحاسبية عند تسجيل عملياتها والافصاح عنها، كما تتعرض للعقبات والعثرات التي واجهت عملية التطبيق من أجل البحث في الطرق المناسبة لمواجهة هذه العثرات، وذلك في ظل النمو المتسارع للصيرفة الإسلامية على مستوى إقليمي وعالمي. كما تعد هذه الدراسة من الدراسات القليلة التي تناولت طبيعة العوائق والتحديات التي تحيط في المصارف الإسلامية من ناحية محاسبية، حيث كان تركيز معظم الدراسات السابقة على أهمية الالتزام الشرعي للمصارف الإسلامية، وضرورة تجنب الشبهات والمحظورات الشرعية في أعمالها وتعاقداتها المختلفة.

وتعتبر هذه الدراسة مفيدة للمعنيين والمختصين بالمصرفية الإسلامية، حيث إن تَوجُه المصارف الإسلامية نحو العالمية، قد جعلها في كثير من الأحيان ملزمة بتطبيق المعايير الدولية (IAS,IFRS)، وهذا عائد إلى أن هذه المصارف غالباً ما تعمل في دول ذات بيئة تشريعية لا تراعي خصوصيتها، مما أوجد تحديات إضافية لا بد من مواجهتها. وتعمل الدراسة أيضاً على إحاطة المهتمين بالأبعاد المختلفة للتحديات والعوائق التي تعترض التوافق بين معايير المحاسبة الإسلامية في المصارف الإسلامية وبين المعايير الدولية؛ من أجل المساهمة في إيجاد الحلول الناجعة لهذه العقبات، وبالتالي تطوير العمل المصرفي الإسلامي.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

منهجية الدراسة:

سوف يعتمد الباحث لتحقيق أهداف الدراسة على:

أ. المنهج الوصفي التحليلي من خلال استقراء الدراسات السابقة، ومناقشة وتحليل الجوانب المختلفة للبحث، ونقدها بشكل موضوعي للوصول إلى استنتاجات محددة وإجابات للتساؤلات المطروحة، وذلك من خلال الرجوع إلى الدراسات والأبحاث والمراجع المتعلقة بموضوع الدراسة.

ب. الإطلاع العملي على المشكلات التي تواجهها المصارف الإسلامية في تطبيقها للمعايير المحاسبية الإسلامية الصادرة عن (AAIOFI)، وبخاصة عند المواءمة بينها وبين المعايير الدولية، وذلك من خلال عمل المقابلات اللازمة مع المسئولين، والخبراء المختصين، والمدققين في مجال المصرفية الإسلامية.

محددات الدراسة:

لا بدَّ من مواجهة العديد من العقبات في أي بحث علمي، ومن أهم الصعوبات التي واجهت الباحث في هذه الدراسة:

1) قلة المصادر التي تتناول المعايير المحاسبية الإسلامية في الدول العربية؛ نظراً لندرة المتخصصين في هذا المجال.
2) وجود آراء مختلفة ومتناقضة أحياناً حول موضوع التوفيق بين المعايير المحاسبية الإسلامية والمعايير الدولية.
3) بما أن الدراسة نقدية تحليلية فإنه لم يتم اللجوء إلى أساليب وأدوات التحليل الإحصائي التقليدية، التي تعتمد على وضع فرضيات للدراسة، يتم اختبارها للوصول لنتائج الدراسة، وإنما تم اللجوء إلى عرض الدراسات والتجارب السابقة في مجال البحث، ونقدها من خلال المناقشة والتحليل المنطقي.

الإطار النظري والدراسات السابقة:

المصارف الإسلامية: تعريفها، وأهدافها وأهميتها

عُرف المصرف الاسلامي بأنه مؤسسة مالية تقوم بدور الوساطة المالية بين فئتي المدخرين والمستثمرين في إطار صيغة المضاربة الشرعية المبنية على مبدأ المشاركة في الربح والخسارة، والقاعدة الشرعية (الغُنم بالغُرم)، فضلاً عن أدائها للخدمات المصرفية في إطار العقود الشرعية، وبالشكل الذي يسهم في دفع عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية في البيئة التي تعمل فيها (القري، 2004م) وعَرف العجلوني (2008م) المصرف الاسلامي على أنه مؤسسة مالية نقدية تقوم بالأعمال والخدمات المالية والمصرفية وجذب الموارد النقدية وتوظيفها توظيفاً فعالاً يكفل نموها وتحقيق أقصى عائد منها وبما يحقق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية في إطار أحكام الشريعة الاسلامية، وقد عَرف (نعمة ونجم، 2010م) المصارف الاسلامية بأنها: مؤسسات مالية مصرفية تستخدم لتجميع الاموال وتوظيفها وتقديم الخدمات المصرفية بما لا يخالف الشريعة الاسلامية ومقاصدها، وبما يخدم المجتمع وعدالة التوزيع بوضع المال في مسارهِ الاسلامي السليم، من خلال فريق عمل ذي ولاء وكفاءة والتزام ذاتي بهدف تحقيق التنمية الاقتصادية والتكافل الاجتماعي داخل مجتمعات الامة الاسلامية.

وانطلاقاً من حاجة شريحة واسعة من أفراد المجتمع الإسلامي إلى أن يجدوا ملاذاً شرعياً للتعامل المصرفي والاستثماري بعيداً عن الفائدة، فإن رسالة المصارف الإسلامية جاءت لتقديم الخدمات المصرفية والاستثمارية في ضوء أحكام الشريعة الاسلامية. وفي سبيل تحقيق هذه الرسالة فأن هناك العديد من الأهداف التي سعت المصارف الاسلامية إلى تحقيقها، ومن أهمها، أهداف مالية، مثل: جذب الودائع

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وتنميتها، واستثمار الأموال، وتحقيق الأرباح وأهداف خاصة بالمتعاملين مثل: تقديم الخدمات المصرفية، وتوفير التمويل للمستثمرين، وتوفير الامان للمودعين، وهناك أيضاً أهداف أخرى داخلية، وأهداف ابتكارية (نعمة ونجم، 2010م). ولتأكيد طبيعة وخصائص عمل المصرف الاسلامي فإنه من المناسب عمل مقارنة بين المصارف التقليدية والمصارف الاسلامية، من خلال الجدول التالي:

جدول رقم (1)*: مقارنة بين المصارف الإسلامية والمصارف التقليدية.

البيان	المصارف الإسلامية	المصارف التقليدية
أساس التعامل	تقوم على أساس تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية، واستبعاد الفائدة المصرفية من المعاملات.	تقوم على أساس الفائدة المصرفية.
الإيراد	تطبيق قاعدتي (الغُنم بالغُرم)، أي قبول الناتج، سواء كان ربحاً أو خسارة، و (الخراج بالضمان)، أي أن الشيء الذي مؤونته على الإنسان إذا تلف يكون عائداً عليه، وبمقابل ذلك تكون منافعه خاصة به.	الإيراد مبني على أساس الفائدة المصرفية، مُحدد ومُتفق عليه مسبقاً.
النقود	وسيلة توسط في المبادلات التجارية ومقياس للقيم.	يتم تحقيق ربح من الفارق بين الفائدة المصرفية الدائنة والمدينة (تأجير النقود)
أشكال التمويل	على أساس البيوع، والإجارة، والمشاركة ...الخ.	على أساس الاقتراض في شكل قرض مباشر، أو تسهيلات غير مباشرة.
التكافل الاجتماعي	في صورة تبرعات، وقرض حسن وزكاة.	في صورة تبرعات.
إعسار المدين	إذا كان غير مماطل ومعه عذر شرعي يُمهل، ولا يمكن زيادة الدين أو تعديل السعر، وقد يعفى أحياناً من المبلغ الضئيل.	لا يُسمح بمهلة سداد ويُحمل المدين فوائد تأخير.

- **المصدر: من إعداد الباحث بالاستفادة من (نعمة ونجم، 2010م).**

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

مفهوم المحاسبة الإسلامية في الفكر الإسلامي:

من الحقائق الثابتة التي لا تتزعزع القول بأن النظام الاقتصادي الإسلامي نظام عقائدي يمزج بين العبادات والمعاملات ولا يرى الفصل بينهما فهو نظام مستمد من شريعة إلهية وتختلف نظرته إلى المال وكيفية الانتفاع به عن نظرات واعتقادات النظم الاقتصادية الوضعية بجميع أنواعها وأشكالها.

وهنا لا بد من الإشارة إلى إن الفكر الإسلامي _ الذي يمثل نتاج تفاعلات مكونات الإطار النظري للنظام الإسلامي _ غني بإمكانيات هائلة لتطوير المسلمات والمبادئ والمحددات المحاسبية التي بدورها ستؤدي إلى تطوير التطبيقات المحاسبية. ويتماشى الفكر المحاسبي الإسلامي مع جميع الاحتياجات الزمنية والمكانية مع الحفاظ على الثوابت الإسلامية، وبشكل أكثر وضوحاً يمكن التأكيد بأن الفكر المحاسبي الإسلامي له أصوله المستنبطة من مصادر الشريعة الإسلامية ومرجعيته المستمدتين من فقه المعاملات. وقد كان للفكر الإسلامي في بدايات الدولة الإسلامية سواء الأموية أو العباسية تطبيقاته البارزة، التي منها على سبيل المثال نظم المحاسبة في دواوين بيت المال ونظم محاسبة الشركات الإسلامية ونظم محاسبة الزكاة والوقف والمواريث وغير ذلك (جبر وأبو فضة، 2010م).

والذي يجعل من الفكر المحاسبي الإسلامي فكراً متميزاً من حيث الخصائص والتطبيقات هو اعتماده على البناء الفكري للعقيدة الإسلامية، ذلك الاعتماد الذي يوجهه نحو الاعتناء بالعائد الاجتماعي والتنمية الاقتصادية وتحقيق التكافل الاجتماعي، ومن ثم التركيز على عدالة القياس المحاسبي باعتماد القيمة الجارية التي هي المعبرة عن الحقيقة كما هي في زمنها الفعلي، وتَحوُّل المؤسسات من إدارة الإقراض إلى إدارة الاستثمار، ومن التركيز على الضمان إلى التركيز على الجدوى الاقتصادية.

ثم إن بعض المحددات في المحاسبة الإسلامية، والتي يفرضها الفكر الإسلامي على تطبيقات المحاسبة في المؤسسات المالية والمصرفية التي تحتكم للشريعة الإسلامية ليست – في الواقع العملي – استثناءات بل هي قيود فعلا لأنه لا يمكن تجاوزها، كمحدد عدم الإسراف والتبذير ومحدد الحلال والحرام، وقد اهتم الفكر المحاسبي الإسلامي بربط الأخلاق بالمحاسبة من خلال اعتبار المدخل الأخلاقي لبناء النظرية المحاسبية (محمد، سامي يوسف كمال، 2000م).

وتعتبر محاسبة المؤسسات المالية والمصرفية الإسلامية تطبيقاً لمفهوم وأسس الفكر المحاسبي الإسلامي، وليست علماً مستقلاً بذاته، وبالتالي يجب أن تلتزم بأسسه المستنبطة من مصادر الشريعة الإسلامية، والذي يمثل إطارها الفكري.

<u>أغراض بناء معايير محاسبية للمؤسسات المالية والمصرفية الإسلامية وخصائصها:</u>

إن بناء معايير إسلامية للمحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية والمصرفية الإسلامية تحقق العديد من الأغراض من أهمها ما يلي: أنها تشكل مرجعاً ومنهج عمل مُعتبر يرجع إليه المحاسب عند تنفيذ العمليات المحاسبية، كما يرجع له كلّ من أجهزة الرقابة الخارجية ومراقب الحسابات الخارجي، كما أن هذه المعايير تشكل خارطة طريق حيث توضح تلك المعايير المعالجات المحاسبية لعمليات المؤسسات المالية والمصرفية الإسلامية وهذا يحقق مبدأ التوحيد والثبات. وتساعدالمعايير الإسلامية في إجراء المقارنات بين القوائم المالية لمجموعة المؤسسات المالية والمصرفية الإسلامية وتقييمها بالشكل المناسب، ولاسيما في ظل العولمة، وانتشار التكتلات الإقليمية والدولية. وتساعد المعايير الإسلامية أيضاً في تحقيق الثقة في القوائم المالية المنشورة للمؤسسات المالية والمصرفية الإسلامية، على المستويين الإقليمي والدولي (مشعل، 2010م).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ومن الخصائص المميزة للمعايير الإسلامية للمحاسبة والمراجعة التي يجب أن تتصف بها الخصائص والصفات التالية: المشروعية: حيث إنها يجب أن تنبثق من أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية، والقيم: حيث تقوم هذه المعايير على مجموعة من القيم الإيمانية والأخلاقية والسلوكية المستنبطة من مصادر الشريعة الإسلامية، والموضوعية: حيث تعتمد على أدلة إثبات قوية، ولا يُلجأ إلى التقدير الحكمي إلاّ إذا تعذر تطبيق القياس الفعلي، ومن خصائص المعايير الإسلامية أيضاً: المُعاصَرة، والمرونة، والعالمية (شحاتة، 1999م).

تجربة الدول العربية في تطبيق المعايير المحاسبية الإسلامية:

عند النظر إلى الواقع العملي للمعايير المحاسبية الإسلامية في المصارف الإسلامية في الدول العربية، يُمكن ملاحظة ما يلي:

1- لم يتم إصدار معايير إسلامية محاسبية لضبط العمليات المصرفية الإسلامية من خلال منهج علمي محدد باستثناء محاولات محدودة قامت بها بعض المؤسسات والهيئات، حيث قامت أحياناً بإنشاء معايير مشتقة من الشريعة الإسلامية، ومتوافقة مع المعايير الدولية، كما قامت أحياناً بعض الهيئات بأخذ المعايير المحاسبية الدولية وتعديل بعضها بما يتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية واستنباط التخريجات الفقهية اللازمة لها (جبر، 2017م).
2- قامت هيئة المحاسبة والمراجعة AAIOFI بالنظر فيما توصل إليه الفكر المحاسبي المعاصر، وعرضه على الشرع فما اتُفق معه يتم الأخذ به، ويُستبعد ما يخالفه.
3- إن العديد من المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية تعتمد المعايير المحاسبية الدولية في إعداد وإصدار القوائم المالية، ويعتمد بعضها على إصدار قوائم مالية مزدوجة وفق المعايير الدولية، والمعايير الصادرة عن AAIOFI، حيث يوجد تعدد في المناهج التي تقوم فيها المؤسسات المالية الإسلامية بإعداد حساباتها والإبلاغ عنها، مما يعمل على إيجاد قدر كبير من عدم التجانس في الإبلاغ المالي والإفصاح (سمحان، 2015م).
4- إن ما يحصل عند العديد من المصارف الإسلامية عند تسجيل العمليات المحاسبية هو استخدام المصارف الإسلامية لمعايير معينة من المعايير الدولية، وهي المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، بالإضافة للمعايير الصادرة عن AAIOFI دون توفير الإفصاح الكافي، وهذا لا يساعد في عمل المقارنات في الصناعة المصرفية الإسلامية، ويزيد من مساحة الاجتهاد الشخصي في التحليل والتقييم (جبر، 2017م).
5- إن معايير المحاسبة الدولية يمكن تفسيرها بشكل مختلف في النظام المصرفي الإسلامي، وهي غير قادرة على معالجة وإدراك الجوانب الدقيقة الخاصة بالمصرفية الإسلامية وذلك لاختلاف طبيعة النشاط والدور في المصارف الإسلامية عنه في المصارف التقليدية (التجارية)، حيث إن المصارف الإسلامية تعتبر مؤسسات مالية تقبل الأموال للمتاجرة بها ضمن قواعد الشريعة الإسلامية على أساس قاعدتي (الخراج بالضمان) و(الغنم بالغرم)، وتقوم على أساس العمل وفق قاعدة الربح والخسارة، في حين أن المصارف التقليدية تعتبر مؤسسات مالية يتركز عملها في منح الائتمان فقط كمنح القروض، وخصم الأوراق التجارية وشرائها وبيعها وغيرها من العمليات النقدية، وتقوم على أساس الإقراض بسعر فائدة محدد دون القيام بالعمل (المتاجرة)، فتقوم أنشطة المصارف الإسلامية على أساس الترابط العضوي بين الاقتصاد الحقيقي والاقتصاد النقدي، في حين أن المصارف التقليدية تقتصر أغلب أعمالها على الاقتصاد النقدي (سمحان، 2000م).
6- يَنْجُم عن عدم وجود معايير محاسبة إسلامية موحدة على غرار معايير الإبلاغ المالي الدولية عدة سلبيات منها: صعوبة عملية المقارنة بين المعلومات الواردة في القوائم المالية لعدة فترات زمنية، والإضرار بالإفصاح المطلوب، والشفافية المطلوبة للعمليات المصرفية الإسلامية، وكذلك زيادة مساحة الاجتهاد الشخصي في تطبيق المعايير الاسلامية (جبر، 2015م).
7- لا يوجد تنظيم متكامل لإصدار معايير إسلامية موحدة (شرعية، ومحاسبية) تضبط عمل المصارف الإسلامية في جميع الدول، وبالتالي لا يتم متابعة هذه المصارف أومراقبة عمليات تطبيقها، أوتحديثها بما هو جديد.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

8- إن الواقع الحالي في العديد من الدول العربية هو عدم التحديد الدقيق (اللغوي، والاصطلاحي) للمفردات المتعلقة بالمعايير الإسلامية مثل (بيع المرابحة، بيع المساومة، القرض، الهبة، المضاربة، الإجارة، الوديعة، صكوك الاستثمار... الخ).

9- عدم وجود هيئة عليا على مستوى دولي على غرار مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB بحيث تقوم بدور التنسيق بين المؤسسات المالية والمصرفية الإسلامية في الدول العربية.

10- عدم وجود معايير شرعية موحدة تصدر عن مجلس دولي معتمد تلتزم بها الهيئات الشرعية في المؤسسات المالية والمصرفية الإسلامية في الدول المختلفة، حيث توجد عدة مرجعيات شرعية تقرر وتقدم الفتوى في الموضوع الواحد ومنها: مجمع الفقه الإسلامي التابع لرابطة العالم الإسلامي (1978م)، ومجمع الفقه الإسلامي الدولي (1981م)، والمجلس الشرعي المنبثق عن AAIOFI (1991م)، ومجلس الخدمات المالية الإسلامية (Islamic Financial Services Board, IFSB: 2006).

11- تخضع المؤسسات المالية والمصرفية الإسلامية لإشراف البنوك المركزية والمعايير المطبقة في الدولة التي تتواجد فيها، مما يُصعب كثيراً من الرقابة على عملياتها وفق المعايير الإسلامية، حيث لا تراعي القوانين والتعليمات الصادرة من الجهات الرقابية خصوصيةَ العمل المصرفي الإسلامي.

12- إن الكثير من العاملين في المصارف الإسلامية ، والمفترض أنهم القائمين على تطبيق المعايير الإسلامية يفتقرون إلى العلم الشرعي، فالمحاسب في الفكر الإسلامي هو الوزّان بالقسط لقوله تعالى **(وزِنُوا بالقِسْطَاسِ المُسْتَقِيمْ) (الإسراء: 35)**، ويجب أن يتحلى المحاسب بالإلمام الكافي في فقه المعاملات، والورع، والأمانة، والدقة، والكفاءة المهنية، والحياد.

المعايير الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI)

تأسست هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية عام 1991م ومقرها الرئيس مملكة البحرين، وقامت بإصدار معايير خاصة محاسبية وشرعية، وكان دورها مؤثراً في هذا النطاق، وعلى الرغم من أن هذه الهيئة هي منظمة طوعية، وليس لها صلاحيات ملزمة لتنفيذ معاييرها، إلا أنها حصلت على دعم كبير في تطبيق المعايير الصادرة عنها في عدد من الدول العربية، أهمها: البحرين، الإمارات، الأردن، لبنان، قطر، السعودية، السودان، سوريا، والكويت، كما أنها حظيت بدعم كبير من عدد من المؤسسات ذات الصفة الاعتبارية حول العالم، وتهدف الهيئة بشكل رئيس إلى تطبيق معايير المحاسبة والمراجعة المتعلقة بالممارسات المصرفية والاستثمارية الإسلامية، من خلال إصدار المعايير، وتعمل بذلك على نشر الفكر المحاسبي الإسلامي، المتعلق بأنشطة المؤسسات المالية الإسلامية، والعمل على تطويره، وتهدف إلى التوفيق والتوحيد بين الممارسات المحاسبية التي تتبعها المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية. وقد أشارت دراسة (Latifah, I. N., Asfadillah, C., & Sukmana, R.,2012) أنه قد برز على السطح في الآونة الأخيرة معايير محاسبية جديدة تم الاهتمام بها من قبل الكثيرين، وهي المعايير الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية إلاسلامية AAIOFI، وَفي حين تركز المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية IFRS على المؤسسات بشكل عام، تركز هذه الهيئة على المؤسسات المالية الإسلامية، وقد قامت الهيئة في سبيل تحقيق أهدافها بإصدار عدة معايير تبلغ بمجموعها 94 معياراً وهي موزعة كما يلي (aaoifi. 2017):

1- **المعايير الشرعية:** وتتكون حالياً من أربعة وخمسين معياراً شرعياً، ومن أمثلتها: المرابحة للآمر بالشراء، والإجارة والإجارة المنتهية بالتمليك، والسَلَم والسَلَم الموازي، والاستصناع والاستصناع الموازي، ... الخ.

2- **معايير المحاسبة:** وتتكون حالياً من سبعة وعشرين معياراً، ومن أمثلتها: العرض والإفصاح في القوائم المالية للمصارف الإسلامية، وحسابات الاستثمار، والمرابحة والمرابحة للآمر بالشراء، ... الخ.

3- **معايير المراجعة:** وتتكون حالياً من خمسة معايير، وتشمل هدف المراجعة ومبادئها، وتقرير المراجعة الخارجي، وفحص المراجع الخارجي مدى الالتزام بأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية، ... الخ.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

4- **معايير الحوكمة:** وتتكون حالياً من ستة معايير، وتشمل الرقابة الشرعية، والرقابة الشرعية الداخلية، ولجنة المراجعة والحوكمة للمؤسسات المالية الإسلامية، ... الخ

5- **معايير أخلاقيات العمل:** وتتكون من معيارين، وهما: ميثاق أخلاقيات المحاسب والمراجع الخارجي للمؤسسات المالية الإسلامية، وميثاق أخلاقيات العاملين فيها.

ويتكون الهيكل التنظيمي لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية AAIOFI مما يلي:

1. الجمعية العمومية، ومجلس الأمناء، واللجنة التنفيذية، والأمانة العامة.
2. المجالس الفنية، وهي: المجلس المحاسبي، المجلس الشرعي، ومجلس الحوكمة والأخلاقيات.

وتقوم AAIOFI بالاعتماد على وجود مجلس شرعي مكون من (20) عالماً من (15) دولة للتحقق من مدى الالتزام بالضوابط الشرعية في المعايير الصادرة عنها. وتمر عملية بناء وتطوير المعايير في AAIOFI عبر ستة مراحل، وهي: الدراسة الأولية، والورقة الاستشارية، ومسودة المعيار، والمعيار النهائي، وإصدار المعيار، ومراجعة المعيار (المصدر: الموقع الالكتروني/http://aaoifi.com).

تعريفات: المعايير المحاسبية الدولية، والمواءمة (التوفيق) بين المعايير المحاسبية:

- تعرف معايير المحاسبة الدولية بأنها: نماذج أو إرشادات عامة تؤدي إلى توجيه وترشيد الممارسة العملية في المحاسبة، فهي أحكام تتعلق بعنصر محدد من عناصر القوائم المالية أو بنوع معين من أنواع الأحداث أو العمليات أو الظروف التي تؤثر على المؤسسة (الشيرازي، 1990م).
- يُستخدم أحيانا مصطلحي "معايير المحاسبة المالية الدولية " IAS و"معايير التقارير المالية الدولية أو معايير الإبلاغ المالي الدولي "IFRS بشكل تبادلي، حيث إن كلاهما يشير إلى نفس المعنى، أما إذا استُخدما كمصطلحين مختلفين؛ فإن مصطلح "معايير المحاسبة المالية" يشير بشكل خاص إلى المعايير الخاصة بالاعتراف والقياس للبنود ذات الأهمية الاقتصادية، في حين أن مصطلح "معايير التقارير المالية" يشير على وجه التحديد إلى المعايير الخاصة بالعرض والإفصاح للبنود المعترف بها والمقاسة في التقارير المالية (Pounder، 2009).
- إن وضع معايير للمحاسبة الدولية يحقق عدداً من الأغراض منها: توفير مرجعية محاسبية يستند إليها المحاسبون عند أداء مهامهم، بما يحقق حداً أدنى من التوحيد في مجالات التطبيق العملي، وتحقيق عرض صادق وعادل، والحد من لجوء الإدارة إلى المحاسبة التجميلية باختيار السياسة المحاسبية التي تحقق أهداف خاصة للإدارة، ورفع مستوى وجودة التقارير المالية، وأخيراً تقليص حالة عدم تماثل المعلومات، فعدالة الاستفادة من المعلومات المالية تتطلب أن يكون الإفصاح المحاسبي متوازناً لكافة الأطراف (الشيرازي، 1990م)، و(بلقاوي، 2009م).
- سيتم تناول التعريف الخاص بمصطلح التوفيق (Harmonization)، ويطلق عليه أيضاً (الاتساق، التوافق، المواءمة) كالآتي: هو عملية تخفيض القواعد المحاسبية المتناقضة لتعزيز قابلية القوائم المالية للمقارنة على المستوى الدولي، بما يساهم في تحقيق التجانس في الإفصاح (Chand and Patel, 2008). ويمكن القول أن التوافق المحاسبي الدولي هو "عملية مؤسساتية تهدف إلى إحداث تقارب المعايير والممارسات المحاسبية الوطنية، ومن ثم تسهيل مقارنة القوائم المالية للشركات في البلدان المختلفة (Colasse, 2000).
- هناك العديد من الفوائد من وجود توافق بين معايير المحاسبة التي يمكن تطبيقها في مختلف بلدان العالم، تتمثل أهمها في: تحسين الكفاءة في تخصيص رأس المال، وتخفيض تكلفته، ومساعدة المستثمرين في اتخاذ قراراتهم الاستثمارية بشكل أفضل، حيث يكون هناك المزيد من الشفافية والقابلية للمقارنة بين المنافسين في الأسواق العالمية، كما يمكّن ذلك المؤسسات من تحسين اتخاذ قراراتها الإستراتيجية في مجال عمليتي الاندماج والاستحواذ (Choi and Meek, 2011).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- إن الهيئة التي كانت أكثر نجاحاً في تحقيق التوافق المحاسبي الدولي هي لجنة معايير المحاسبة الدولية، وقد حل محلّها مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) والذي يختص بصفة مباشرة بوضع معايير المحاسبة الدولية.

المنهجية المتبعة لإعداد وتطوير المعايير المحاسبية الإسلامية لدى AAIOFI:

يمكن تلخيص المنهجية التي تقوم هيئة المحاسبة والمراجعة AAIOFI باعتمادها عند إعداد وتطوير المعايير المحاسبية الإسلامية بأنها تقوم على النظر فيما توصلت إليه المعايير المحاسبية الدولية الصادرة عن مجلس المعايير الدولية IASB، وعرضها على الشرع فما اتُفق معه يتم الأخذ به، ويُستبعد ما يخالفه. وقد يكون الشكل التالي مناسباً لتوضيح هذه الآلية:

الشكل رقم (1):

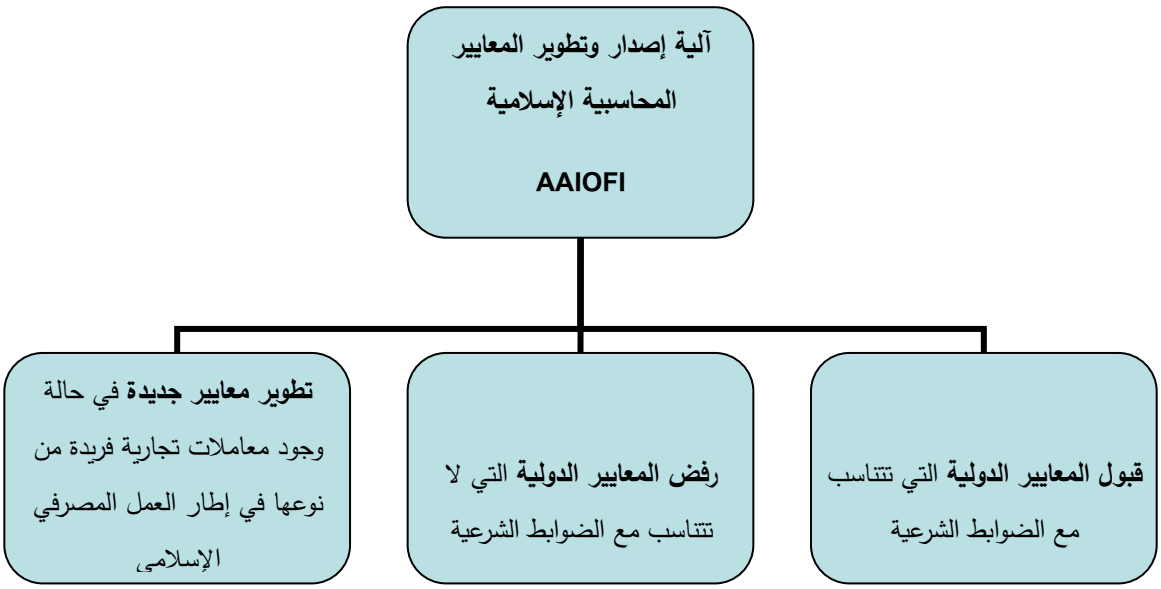

*المصدر: "Hameed, S. (2009). IFRS vs AAOIFI: the clash of standards"

يمكن النظر إلى العلاقة بين معايير المحاسبة الإسلامية الصادرة عن الهيئة، ومعايير المحاسبة الدولية من زوايا مختلفة أساسها التصنيف التالي (بن تومي، 2013م):

أ. معايير المحاسبة الدولية الممكن اعتمادها من قبل المصارف الإسلامية:

إن تطبيق بعض معايير المحاسبة الدولية في المصارف الإسلامية لا يثير مسائل الامتثال لأحكام الشريعة الإسلامية، كما أنها تعتبر كافية لمعالجة النواحي الخاصة بممارسات وعمليات المصارف الإسلامية، لذلك فإن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية لا تُصدر في هذه الحالة معايير مقابلة للمعايير الدولية، ويُسمح للمصارف الإسلامية التي تعتمد معايير الهيئة اتّباع معايير المحاسبة الدولية الملائمة.

ب. معايير المحاسبة الإسلامية الصادرة عن الهيئة للممارسات الخاصة بالمصرفية الإسلامية والتي لا تغطيها المعايير الدولية:

وينطبق ذلك على المعاملات المالية التي تنفرد بها المصارف الإسلامية، وفي هذه الحالة تُصدر AAIOFI معايير خاصة لتُطبق على النواحي التي لم تتطرق لها معايير المحاسبة الدولية، ومثال ذلك معيار المرابحة والمرابحة للآمر بالشراء، ومعيار التمويل بالمضاربة، ومعيار

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

التمويل بالمشاركة، ومعيار الزكاة، وغيرها من المعايير التي تتعلق بصيغ التمويل والاستثمار ولا يوجد ما يماثلها في المؤسسات التقليدية. كما أنّه يوجد معايير دولية لا تقدم هيئة المحاسبة والمراجعة معايير بديلة عنها كونها تنتج أساساً عن معاملات محرمة ومحظورة شرعاً، وخير مثال على ذلك معيار تكاليف الاقتراض، وعليه، فإن مثل هذه العناصر والمعايير لا تجد لها مكاناً في المعايير الصادرة عن الهيئة.

ت. معايير المحاسبة الإسلامية الصادرة عن الهيئة بسبب عدم قدرة المصارف الإسلامية اعتماد المعايير الدولية كما هي دون تعديل:

في بعض الحالات يؤدي تطبيق معايير المحاسبة الدولية في المصارف الإسلامية إلى مسائل تتعلق بالامتثال والالتزام الكامل بأحكام الشريعة الإسلامية، بينما في حالات أخرى، تكون هذه المعايير غير شاملة للنواحي التي ينفرد بها العمل المصرفي الإسلامي، لذلك في مثل هذه الحالات، تُصدر هيئة المحاسبة والمراجعة معايير لتُطبق على الجوانب التي تغطيها معايير المحاسبة الدولية دون مراعاتها لخصوصية العمل المصرفي الإسلامي. إن تلك المعايير المحاسبية الدولية التي يتم رفضها كونها تتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية تشكل تحدياً أمام المصارف الإسلامية خاصة إذا كانت تنشط في بيئة تقليدية تلزمها عليها (بن تومي، 2013م).

المقارنة بين الأهداف الهيكلية للمعايير الدولية والمعايير الصادرة عن AAIOFI:

لخصت هيئة المحاسبة والمراجعة الإسلامية AAIOFI المقارنة بين معاييرها والمعايير الدولية بالنقاط التالية (aaoifi, 2017):

1- **فروقات في تغطية المعايير:** حيث تغطي المعايير الصادرة عن AAIOFI المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية تحديداً وحصراً، بينما تغطي المعايير الدولية الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية برمتها.
2- **فروقات في المتطلبات:** حيث تصدر المعايير الصادرة عن AAIOFI بناءً على ممارسات ومتطلبات التمويل الإسلامي، بينما تكون المعايير الدولية عامة، ومعظمها لا يخص نشاط بعينه.
3- **فروقات في أنواع المعايير:** حيث تشمل المعايير الصادرة عن AAIOFI جميع الأنواع: الشرعية، والمحاسبية، والمراجعة، والأخلاقيات، والحوكمة، بينما تكون المعايير الدولية ذات نوع محدد وهو المعايير المحاسبية فقط.

الآثار الناتجة عن تطبيق المعايير المحاسبية الدولية في المصارف الإسلامية:

بما أن هدف القوائم المالية على مستوى المصارف الإسلامية تقديم صورة عادلة للمعاملات المالية، فإنه من الضروري أن يتم إعدادها وعرضها بالتوافق شكلاً ومضموناً مع المعاملات المتفقة مع أحكام الشريعة الإسلامية. وقد أشارت دراسة (بن تومي، 2013م) أن خصوصيات العديد من تلك المعاملات لا يوجد لها مقابل في الأدوات المالية التقليدية، وتعكس آثاراً محاسبية مهمة، والتي إن تمَّ تجاهلها أو عدم ضبط معايير لها يمكن أن يؤدي ذلك إلى تقارير مالية لا تعكس الوضع المالي للمصارف الإسلامية بصورة عادلة. ونظراً لاختلاف الآراء بشأن المعالجة المحاسبية لتلك المعاملات، وما تتضمنه المعايير الدولية من فراغات في المبادئ الإرشادية المناسبة التي تساعد في جعل القوائم المالية للمصارف الإسلامية قابلة للمقارنة، فإن ذلك سيؤدي إلى معالجات متباينة لمختلف المعاملات بين مختلف البلدان، خاصة في ظل مطالبة السلطات النقدية بتطبيق معايير المحاسبة الدولية أو معايير المحاسبة الوطنية والتي عادة ما تكون قائمة على المعايير الدولية، الأمر الذي قد يجعل المحاسبين في المصارف الإسلامية يعملون على اعتماد وتطبيق المعايير الدولية التي قد تتفق مع رؤيتهم الشخصية، وبمحض اختيارهم الخاص للمعالجة المحاسبية للمعاملات المالية الإسلامية، مما يُعرِّض هذه البيانات إلى مخاطر التحيّز، خاصة إذا كان الاختيار لأغراض المحاسبة الإبداعية، هذا من ناحية. ومن ناحية أخرى، فإن تلك الممارسات لا تخدم هدف القابلية للمقارنة الذي تسعى إليه المصارف الإسلامية.

www.manaraa.com

وبناء على ما سبق، فإن التحدي الأساسي لواضعي المعايير يكمن في تعزيز القابلية للمقارنة للمعاملات المالية الإسلامية بين البلدان مع الأخذ في الاعتبار الامتثال لأحكام الشريعة الإسلامية، لذلك فإن الأمر يستوجب من القائمين على وضع معايير المحاسبة الدولية الاعتراف بالمنتجات المالية الإسلامية كعقود لها خصوصيتها وأساسها الاقتصادي والمالي والشرعي، وإدخال تعديلات على المعايير تسمح بمراعاة خصائص تلك العقود (عبد الكريم، 2009م).

الدراسات السابقة:

تناولت العديد من الدراسات السابقة موضوع المعايير المحاسبية الإسلامية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة AAIOFI، من نواحٍ مختلفة، حيث هدفت دراسة (حلس وجودة، 2017م) إلى بيان مدى ملاءمة عمليات التمويل والاستثمار في المصارف الإسلامية لمعايير هيئة المحاسبة والمراجعة الإسلامية وذلك في كل من صيغة: المرابحة للآمر بالشراء، الاجارة، الاستصناع، المشاركة، والمضاربة. وقد اعتمدت دراسة (حلس وجودة) على تحليل بيانات القوائم المالية للمصارف الإسلامية العاملة في فلسطين (محافظات غزة فقط) من سنة 2010م-2015م، وبينت نتائج الدراسة أن عمليات التمويل والاستثمار في المصارف الإسلامية العاملة في فلسطين ملائمة بدرجة كبيرة لمعايير هيئة المحاسبة والمراجعة الإسلامية في جميع الصيغ التي تم فحصها. أما دراسة (الزعبي، وآخرون،2013م) فقد هدفت إلى التعرف على أهم المتطلبات الداخلية والخارجية اللازمة للتحول إلى تطبيق معايير المحاسبة المالية الإسلامية في البنوك الإسلامية الأردنية، ومن أهم النتائج التي تم التوصل إليها أن المتطلبات اللازمة للتحول إلى تطبيق معايير المحاسبة المالية الإسلامية متوفرة في البنوك الإسلامية الأردنية، وذلك من خلال اهتمامها بتعيين الموظفين المؤهلين ، وقيامها بتقديم أشكال الدعم المختلفة للموظفين، كما أنه يوجد إدراك كافي لدى موظفي البنوك الإسلامية الأردنية بأهمية استخدام معايير المحاسبة المالية الإسلامية للحصول على معلومات مفيدة لمتخذي القرارات. وبينت دراسة (الزعبي) أن المشكلة الرئيسة التي تواجه البنوك الإسلامية الأردنية في التحول إلى تطبيق المعايير المحاسبية الإسلامية ناتجة عن عدم قيام الجهات الخارجية بالدور المطلوب منها، مُمثلةً بالبنك المركزي الأردني، وهيئة الأوراق المالية الأردنية، وغيرها. وقد خَلُص (سمحان، 2012م) الى أن المصارف الاسلامية الاردنية لا تلتزم بتطبيق معيار المحاسبة المالية رقم 4 الصادر عن هيئة المحاسبة والمراجعة AAIOFI وارجع (سمحان) في بحثه بأن أسباب عدم تطبيق المعيار تعود لسببين: أولهما يتعلق بالمعيار نفسه وأسباب تتعلق بالمصارف الاسلامية، وحول الاسباب التي تتعلق بالمعيار نفسه قال سمحان: "لم يتطرق المعيار لعمليات المشاركة المتناقصة عندما يكون المصرف الاسلامي هو الذي يتولى إدارة المشروع رغم أن هذه الحالة هي الأكثر شيوعا في مثل هذا النوع من العمليات التي تمارسها المصارف"، وحول الاسباب التي تتعلق بالمصارف الاسلامية الأردنية في عدم تطبيق معيار المحاسبة المالية 4 بين (سمحان) أن عقد المشاركة في المصارف الاسلامية الأردنية لا يظهر بأي شكل من الأشكال قيمة حصة العميل الشريك في المشاركة عند توقيع العقد، كما أن المصارف الاسلامية لا تقوم بإثبات حصة العميل في المشاركة محاسبياً، مما يجعل من الصعب توزيع الخسائر في حال حدوثها حسب أحكام الشريعة الاسلامية في هذه المشاركات. وقد أوضحت دراسة (عبد الكريم، 2009م) أهمية الإفصاح في اتخاذ القرارات واتجاه الجهود على المستوى الدولي للعمل على انسجام معايير المحاسبة الدولية، وما له من آثار إيجابية في تعزيز الفهم والمقارنة للقوائم المالية، وفي المقابل فإنه يمثل تحدياً أمام المؤسسات التي تقدم خدمات مالية إسلامية، كما بينت الدراسة الانعكاسات السلبية لعدم كفاية المعايير الدولية للتقارير المالية IFRS بالنسبة للمصارف الإسلامية، وذلك نظراً لخصوصية المعاملات المتفقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، وأنه لا بد من معالجة الأمور بدقة عند تطوير معيار محاسبي إسلامي استناداً إلى المعايير الدولية وضمن منهجية متينة، وكان من أهم نتائج دراسة (عبد الكريم) هو أن معدي ومستخدمي القوائم المالية الذين يعتمدون المعايير الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة AAIOFI، سوف يتحملون تكاليف إضافية حتى يصل استخدام هذه

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المعايير إلى حجم تتساوى فيه المنافع مع التكاليف، وأن التكلفة هذه ستكون في أدنى مستوياتها عندما تقوم هيئة المحاسبة المراجعة AAIOFI بالالتزام بمبدأ التوفيق (التقريب) بين معاييرها والمعايير الدولية، شريطة ان تتفق هذه المعايير مع احكام الشريعة الإسلامية. وبناءً على دراسة (الصافي، 2007م) فإن معايير المحاسبة الدولية غير ملائمة بوضعها الحالي للتطبيق في المؤسسات المالية الإسلامية، فعلى الرغم من وجود اتفاق بين المعايير الدولية ومعايير المحاسبة الصادرة عن الهيئة في بعض المصادر المستمدة منها، إلا أن معايير المحاسبة الدولية تتسم بأنها غير متعددة الثقافات، ولا تلبي المتطلبات الشرعية ولا تأخذ في الاعتبار القيم الإيمانية والأخلاقية والسلوكية. ومن الدراسات القليلة التي سعت إلى تقديم مقترح مشروع إلى مجلس المعايير المحاسبية الدولية (IASB) بهدف المواءمة (harmonizing) بين المعايير المحاسبية الإسلامية و المعايير الدولية دراسة (الزوم، 2004م)، والتي توصلت إلى أن الرأي الشائع المتمثل بعدم إمكانية مواءمة المعايير المحاسبية الإسلامية مع مثيلاتها الغربية – نظراً لاعتمادهما على أسس متناقضة فكرياً– هو رأي غير صحيح، حيث قدَّم (الزوم) وجهة نظر مختلفة، وهي إمكانية التوفيق بين المعايير المحاسبية الإسلامية والمعايير الدولية، وتبنى لتحقيق رؤيته المستقبلية مدخلاً وحلاً وسطياً يقترح فيه قيام مجلس المعايير الدولية IASB بتبني مسارين للمعايير الدولية أولهما مختص بالمعاملات التقليدية الغربية، وأخر إسلامي ويقوم بإصدار سلسلة من المعايير المختصة بالمعاملات الإسلامية على أن تكون بقية المعاملات موحدة المعايير.

أما بخصوص الدراسات باللغة الانجليزية التي تحدثت عن المعايير المحاسبية الإسلامية والتحديات المتعلقة بها فقد كانت متعددة أيضاً، حيث ناقشت دراسة (Trokic, A. ,2015) تاريخ المحاسبة الإسلامية منذ بداياتها، ثم تطورها في الفترة اللاحقة والنمو المتوقع لها مستقبلاً، وأشارت إلى الوجود التاريخي الواضح للمحاسبة الإسلامية من خلال الأدلة الثابتة في القرآن الكريم، وسنة رسولنا محمد ﷺ، والممارسات العملية لخليفة المؤمنين عمر بن الخطاب رضوان الله عليه، وعلى الرغم من ذلك فقد بيَّنت هذه الدراسة إلى إنه من الصعب تحديد تأثير الفكر المحاسبي الإسلامي بشكله الدقيق، بسبب فقدان المخطوطات على مر القرون، وبيَّنت دراسة (Trokic, A.) أن المحاسبة الإسلامية أثرت على الغرب خلال السنوات الماضية، وأنها تمكنت أيضاً من إعادة تطوير وتنمية الأسواق الاقتصادية الحديثة في العديد من البلدان، كما تعرضت هذه الدراسة أيضاً إلى مدى الحاجة لنظام محاسبة إسلامي في ظل الاحتياجات المحددة للمؤسسات المالية الإسلامية التي تحكمها الشريعة الإسلامية، والحاجة الماسة إلى وجود نظام اقتصادي إسلامي. وقد ناقشت دراسة (Sarea,A.M., 2013) عدة قضايا مهمة حول دور هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية AAIOFI في إعداد وتطوير المحاسبة، والحوكمة، والمعايير الأخلاقية والشرعية المتعلقة بالأنشطة الخاصة بالمؤسسات المالية الإسلامية، وقد بينت هذه الدراسة الحاجة الماسة للتحرك للاتساق والمواءمة مع المعايير المحاسبية الدولية، كما أشارت دراسة (Sarea,A.M.) أنه يجب توفير المزيد من المعلومات عن المعايير المتعلقة بالصيغ الإسلامية حتى تساهم فعلاً في زيادة الاستثمارات الأجنبية، وأنه يجب دعم المعايير الصادرة عن الهيئة من خلال اقناع البنوك المركزية باعتمادها وجعلها إلزامية لجميع المؤسسات المالية الدولية. ومن الدراسات التي هدفت إلى فحص مدى التزام المصارف الإسلامية بالمعايير المحاسبية الإسلامية الصادرة عن AAIOFI دراسة (Vinnicombe,T., 2012)، حيث شمل الاختبار المصارف الإسلامية في البحرين، وقد تم استخدام عدد من مؤشرات الامتثال للوصول إلى فهم أفضل لامتثال البنوك في عينة الدراسة، وقد بينت (Vinnicombe,T.) أن مستوى الامتثال في البحرين مشابه لما هو حاصل في المعايير المحاسبية الدولية الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB، وأن مستوى الامتثال في معيار الزكاة كان متدني، كما أظهرت حسابات الاستثمار المطلقة أدنى مستوى من الامتثال في المنتجات المالية الإسلامية المدرجة في المؤشر. وقد قامت دراسة (Latifah, I. N., Asfadillah, C., & Sukmana, R., 2012) باستعراض طريقة تعامل كل من المعايير الصادرة عن كل من AAIOFI, IASB مع تحديات مهمة مثل: الافصاح، القيمة العادلة، وبينت أيضاً أنه يمكن تَصوُّر تحديات أخرى في المستقبل. أما دراسة (Hameed, S., 2009) فقد أشارت إلى أن الصناعة المالية الإسلامية تحتاج إلى مجموعة بديلة مناظرة من المعايير المحاسبية يمكن

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تنسيقها وصياغتها، ويرجع ذلك إلى خصوصية طبيعة ونشاطات البنوك والمؤسسات المالية الإسلامية، وقد وُضعت هذه المعايير فعلاً من قبل هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية AAIOFI، وقد بيَّنت الدراسة أيضاً أنه بالنظر لمتطلبات المؤسسات المالية الإسلامية، فإنه لا يمكنها الامتثال بشكل كامل لمعايير التقارير المالية الدولية IFRS، وبدلاً من ذلك فإنها تتّبع معايير هيئة المحاسبة والمراجعة AAIOFI، وأنه في كثير من الحالات يوجد هناك تعارض مع معايير التقارير المالية الدولية والذي لا يكون في صالح التقارب مع معايير المحاسبة الدولية، كما أشار (Hameed, S.) أنه ينبغي لمجلس معايير المحاسبة الدولية IASB إعادة النظر في موقفه من معايير المحاسبة الإسلامية والسماح لها بالظهور دون الهيمنة عليها.

الجدول رقم (2)*

ملخص للدراسات السابقة وأهم أهدافها، ونتائجها، ومكان إجرائها

ت	اسم الدراسة ،المنهج	السنة	مكانها	أهم أهدافها	أهم نتائجها
			دراسات باللغة العربية		
1	حلس وجودة (المنهج الوصفي التحليلي)	2017	فلسطين (محافظات غزة فقط)	بيان مدى ملاءمة عمليات التمويل والاستثمار في المصارف الإسلامية لمعايير هيئة المحاسبة والمراجعة الإسلامية وذلك في كل من صيغة: المرابحة للآمر بالشراء، الاجارة، الاستصناع، المشاركة، والمضاربة.	إن ممارسة عمليات التمويل والاستثمار في المصارف الإسلامية في فلسطين تمتثل بدرجة كبيرة لمعايير هيئة المحاسبة والمراجعة في كل من صيغ: المرابحة للآمر بالشراء، الاجارة، الاستصناع، المشاركة، والمضاربة.
2	الزعبي ، وآخرون (المنهج الوصفي التحليلي)	2013	الأردن	التعرف على أهم المتطلبات الداخلية والخارجية اللازمة للتحول إلى تطبيق معايير المحاسبة المالية الإسلامية في البنوك الإسلامية الأردنية.	أن المتطلبات اللازمة للتحول إلى تطبيق معايير المحاسبة الإسلامية متوفرة بدرجة مرتفعة في البنوك الإسلامية الأردنية ، باستثناء عدم قيام الجهات التنظيمية بدورها المطلوب.
3	سمحان (المنهج الوصفي التحليلي)	2012	الأردن	التعرف على واقع محاسبة عمليات المشاركة وخاصة المشاركة المتناقصة في المصارف الإسلامية ومقارنتها بمعيار المحاسبة المالية رقم (٤) من معايير المحاسبة والمراجعة والضوابط للمؤسسات المالية الإسلامية،	– أن عقود المشاركة المتناقصة المستخدمة في المصارف الإسلامية ينقصها بند مهم جداً وهو التحديد الدقيق لرأسمال العميل الشريك. – عدم معالجة المعيار رقم (4) للحالات التي يتولى فيها المصرف الإسلامي إدارة مشروع

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

				وذلك من أجل التعرف على أية انحرافات في تطبيق هذا المعيار.	المشاركة رغم أنها الاكثر شيوعاً.
4	عبد الكريم (المنهج الوصفي الاستقرائي)	2009	الدول العربية والإسلامية المطبقة لمعايير AAIOFI	بيان أهمية وجود متطلبات إضافية في الاعتراف والقياس والإفصاح في المعايير الصادرة عن AAIOFI ؛ نظراً لعدم مراعاة المعايير الدولية خصوصية عقود المعاملات المتفقة مع أحكام الشريعة في المصارف الإسلامية.	يجب على هيئة المحاسبة المراجعة AAIOFI معالجة الأمور بدقة عند تطوير معيار محاسبي إسلامي استناداً إلى المعايير الدولية وضمن منهجية متينة، تقوم على الالتزام بمبدأ التوفيق بين معاييرها والمعايير الدولية، شريطة أن تتفق هذه المعايير مع أحكام الشريعة الإسلامية.
5	الصافي (المنهجين الاستنباطي، والاستقرائي)	2007	الدول العربية والإسلامية المطبقة لمعايير AAIOFI	– تقويم معايير المحاسبة الدولية في ضوء شروط المعيار المحاسبي الجيد ، والقواعد الشرعية للمعاملات المالية، لبيان مدى صلاحية تطبيقها في المصارف الإسلامية. – تقويم معايير المحاسبة الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة AAIOFI في ضوء المعيار المحاسبي الجيد والقواعد الشرعية للمعاملات المالية.	– يوجد اتفاق بين المعايير الدولية ومعايير المحاسبة الصادرة عن الهيئة في بعض المصادر المستمدة منها، وهي الفكر والتطبيق المحاسبي المعاصر، إلا أن معايير المحاسبة الدولية تتسم بأنها غير متعددة الثقافات، ولا تراعي القيم الأخلاقية. – عدم ملاءمة معايير المحاسبة الدولية بوضعها الحالي للتطبيق في المؤسسات المالية الإسلامية.
6	الزوم (المنهج الوصفي الاستقرائي)	2004	الدول العربية والإسلامية المطبقة لمعايير AAIOFI	تقديم مقترح مشروع إلى مجلس المعايير المحاسبية الدولية (IASB) يهدف الى المواءمة بين المعايير المحاسبية الإسلامية مع المعايير المحاسبية الدولية.	إمكانية التوفيق بين المعايير المحاسبية الإسلامية والمعايير الدولية، من خلال قيام مجلس المعايير الدولية IASB بإصدار سلسلة خاصة من المعايير المختصة بالمعاملات الإسلامية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

دراسات باللغة الانجليزية					
1	Trokic, A. (المنهج الوصفي الاستقرائي)	2015	جميع الدول التي تتواجد فيها مؤسسات مالية إسلامية.	مناقشة تاريخ المحاسبة الإسلامية منذ بداياتها، ثم تطورها في الفترة اللاحقة والنمو المتوقع لها مستقبلاً .	يوجد حاجة ملحة لنظام محاسبة إسلامي في ظل الاحتياجات المحددة للمؤسسات المالية الإسلامية.
2	.Sarea,A.M (المنهج الوصفي التحليلي)	2013	الدول العربية والإسلامية التي تتواجد فيها مؤسسات مالية إسلامية.	مناقشة قضايا هامة حول أهداف هيئة المحاسبة والمراجعة AAIOFI في إعداد وتطوير المحاسبة، والحوكمة، والمعايير الأخلاقية والشرعية.	الحاجة الماسة للتحرك للاتساق والمواءمة مع المعايير المحاسبية الدولية في المؤسسات المالية العالمية، بما يساهم في زيادة الاستثمارات الأجنبية.
3	Vinnicombe,T. (المنهج الوصفي التحليلي)	2012	البحرين	فحص مدى التزام المصارف الإسلامية في البحرين بالمعايير المحاسبية الإسلامية الصادرة عن AAIOFI.	إن مستوى الامتثال في المعايير الإسلامية مشابه للمعايير المحاسبية الدولية، وأن مستوى الامتثال في كل من معيار الزكاة وحسابات الاستثمار المطلقة كان متدني.
4	Latifah, I. N., Asfadillah, C., & Sukmana, R. (المنهج الوصفي التحليلي)	2012	الدول العربية والإسلامية التي تتواجد فيها مؤسسات مالية إسلامية.	استعراض التطور التاريخي والتحديات المهمة لكل من المعايير الدولية IFRS والمعايير المحاسبية الإسلامية الصادرة عن AAIOFI .	إن أهم التحديات التي تواجه المعايير الصادرة عن كل من AAIOFI, IASB هي: الافصاح، القيمة العادلة، ويمكن تَصوُّر تحديات أخرى في المستقبل.
5	Hameed, S. (المنهج الوصفي الاستقرائي)	2009	جميع الدول التي تتواجد فيها مؤسسات مالية إسلامية.	بيان مدى حاجة الصناعة المالية الإسلامية إلى مجموعة بديلة مناظرة من المعايير المحاسبية التي يمكن تنسيقها وصياغتها.	بالنظر لمتطلبات المؤسسات المالية الإسلامية، فإنه لا يمكنها الامتثال بشكل كامل للمعايير الدولية، ويجب أن تتبع المعايير الإسلامية.

تعليق على الدراسات السابقة، وما يميز الدراسة الحالية عنها:

هدفت الدراسات السابقة إلى عدة أهداف منها: تحديد المتطلبات اللازمة للتحول إلى تطبيق المعايير المحاسبة الإسلامية في المصارف الإسلامية الأردنية، وبيان مدى التزام كل من المصارف الإسلامية الأردنية، والمصارف الإسلامية في كلٍ من فلسطين والبحرين بالمعايير المحاسبية الإسلامية الصادرة عن AAIOFI ، وتقويم معايير المحاسبة الدولية في ضوء القواعد الشرعية للمعاملات المالية الإسلامية، كما

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تعرضت هذه الدراسات إلى مدى الحاجة لوجود معايير محاسبة إسلامية في ظل الاحتياجات المحددة للمصارف الإسلامية التي تحكمها الشريعة الإسلامية، وغيرها من الأهداف. فقد بينت دراسات كلٌ من (حلس وجودة، 2017م)، و(Vinnicombe,T. 2012م)، و(سمحان، 2012م) أن مستوى الامتثال للمعايير المحاسبية الإسلامية الصادرة عن AAIOFI تتفاوت من دولة عربية لأخرى، حيث إن المصارف الإسلامية في فلسطين (محافظات غزة) تمتثل بدرجة كبيرة لمعايير AAIOFI في العديد من الصيغ الإسلامية، أما مستوى الامتثال في مملكة البحرين فقد كان متدني في كلٍ من معيار الزكاة وحسابات الاستثمار المطلقة، وأخيراً فإن المصارف الاسلامية الاردنية لا تلتزم بتطبيق معيار المحاسبة المالية (رقم 4) في عمليات المشاركة المتناقصة الصادر عن هيئة المحاسبة والمراجعة AAIOFI . أما بخصوص طبيعة العقبات والتحديات التي تواجه عملية المواءمة والتوفيق بين المعايير المحاسبية الإسلامية والمعايير الدولية، فقد تم تناولها بشكل جزئي في العديد من الدراسات، ومن زوايا مختلفة، وتضمنت آراء مختلفة أحياناً، حيث أشارت كل من دراسة (Latifah, I. N., Asfadillah, C., & Sukmana, R., 2012)، ودراسة (عبد الكريم، 2009م) إلى إن هناك تحديات مختلفة تواجه كل من المعايير المحاسبية الدولية والمعايير المحاسبية الإسلامية، وأن من أهمها: الاعتراف، والقياس، والافصاح، والقيمة العادلة، وأنه يمكن تَصوُّر تحديات أخرى في المستقبل القريب. أما (الصافي، 2007م) فقد بين بوضوح عدم ملاءمة معايير المحاسبة الدولية بوضعها الحالي للتطبيق في المؤسسات المالية الإسلامية، على عكس (الزوم، 2004م) فقد أوضح إمكانية التوفيق بين المعايير المحاسبية الإسلامية والمعايير الدولية، من خلال قيام مجلس المعايير الدولية IASB بإصدار سلسلة خاصة من المعايير المختصة بالمعاملات الإسلامية.

أما في هذه الدراسة فإن الباحث يُناقش بشكل تفصيلي ودقيق العديد من التحديات التي تواجه عملية المواءمة والتقريب بين المعايير الإسلامية الصادرة عن AAIOFI والمعايير الدولية الصادرة عن IASB ، حيث يَعرِض الباحث خلال هذه الدراسة سمات التميز الحاصل في الفكر المحاسبي الإسلامي بخصائصة وتطبيقاته المختلفة، والذي يربط الجانبين الأخلاقي والمحاسبي ببعضهما البعض، مما يزيد من الفجوة بين المعايير الإسلامية والمعايير الدولية، كما يوضح الباحث في هذه الدراسة أن المنهجية التي قامت عليها هيئة المحاسبة والمراجعة AAIOFI تحتاج إلى مراجعة ذاتية من الهيئة نفسها، حيث إن المصارف الإسلامية في الدول العربية واجهت العديد من العثرات خلال عملية التطبيق، مما قد يؤثر سلباً على مصداقيتها، وهذه الأمور لم تتطرق لها الدراسات السابقة. كما توصلت هذه الدراسة إلى أساليب مناسبة قد تساعد في حال تطبيقها إلى التقليل من حدة العقبات والتحديات التي تواجه عملية المواءمة بين المعايير الإسلامية والمعايير الدولية، الأمر الذي لم تقم به الدراسات السابقة أيضاً.

المناقشة والتحليل:

يود الباحث في هذه المناقشة أن يلفت الانتباه إلى قضايا رئيسة ومهمة، تشكل في حال توفرها – من وجهة نظر الباحث – أسساً وقواعداً للتوفيق بين المعايير المحاسبية الإسلامية والمعايير الدولية، وهي:

أولاً: مدى انسجام المحاسبة الإسلامية مع الفرضيات والمبادئ المحاسبية المعاصرة:

اتفق العلماء بأن لا مانع من استفادة المحاسبة الإسلامية من الفرضيات والمبادئ المحاسبية المعتبرة في المحاسبة المالية طالما أن هذه الفروض والمبادئ تعمل على تحقيق العدالة، وإثبات الحقوق، وإعطاء المعلومات بصدق، وبما لا يتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية، وتتفق أيضاً مع مقاصد الشريعة (الذيبة وسمحان، 2011م). وفيما يلي يبين الجدول التالي مدى انسجام المحاسبة الإسلامية مع الفرضيات المحاسبية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جدول رقم (3)*: مدى اتفاق المحاسبة الإسلامية مع الفرضيات المحاسبية المعاصرة

الفرضيات المحاسبية	تطبيقها في المحاسبة الإسلامية
الوحدة المحاسبية المستقلة	لا تتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية طالما أن أصحاب المنشأة يتحملون نتائج الأعمال غُنماً أو غُرماً.
الاستمرارية	تقر أحكام الشريعة الإسلامية ذلك الفرض بما لا يضر بأحد، وأضاف له الفقهاء ما يسمى بالتنضيض الحكمي في بعض أنواع الشركات للتعامل مع استمرارية المنشأة. (التنضيض الحكمي: التعبير عن الموجودات بالقيمة السوقية المتوقع تحقيقها لتحديد حقوق كل طرف بعدالة).
الدورية	لا تتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية لأنها تحقق مصالح الأطراف المختلفة، وفيها مرونة في التعامل.
وحدة القياس النقدي	لا تتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية على أن تتصف وحدة القياس بالدقة والموثوقية.
الموضوعية	لا تتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية، حيث يتم إثبات العمليات المالية بموجب مستندات دون تحيز، لإثبات الحقوق بعدالة.

***المصدر: تم إعداد الجدول من قبل الباحث بالاستفادة من (سمحان ومبارك، 2009م).**

وفيما يلي يبين الجدول التالي مدى انسجام المحاسبة الإسلامية مع المبادئ المحاسبية المعتبرة في وقتنا الحالي:

جدول رقم (4)*: مدى اتفاق المحاسبة الإسلامية مع المبادئ المحاسبية المعاصرة

المبادئ المحاسبية	تطبيقها في المحاسبة الإسلامية
مبدأ التكلفة التاريخية	لا يتلاءم مع أحكام الشريعة الإسلامية في حالة الشراكة، حيث يجب إعداد بيانات مالية بالقيمة الجارية لحساب حقوق جميع الأطراف بعدالة، إضافة إلى حساب الزكاة.
مبدأ الاعتراف بالإيراد	يحل محل هذا المبدأ في المحاسبة الإسلامية الاعتراف بالمال المتقوَّم إيراداً ونفقة، فالربح المتحقق من عقود صحيحة شرعاً كالمضاربة هو مال متقوَّم، بينما الفوائد المتحققة من الربا لا تعد مالاً متقوَّماً.
مبدأ المقابلة	يتم تطبيق هذا المبدأ في المحاسبة الإسلامية شريطة تحقيق العدالة، والإلتزام بأحكام الشريعة الإسلامية خاصة في حالة شركات الأشخاص أو الشركات المساهمة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

مبدأ الإفصاح الشامل	لا يتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية، لأن الأحكام الشرعية تركز على الصدق في إعطاء المعلومات.
مبدأ الثبات	لا يتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية، لأنه يضمن تحقيق العدالة في المراقبة والمقارنة، بما يتفق مع مقاصد الشريعة الإسلامية.

***المصدر: تم إعداد الجدول من قبل الباحث بالاستفادة من (سمحان ومبارك، 2009).**

يلاحظ الباحث من خلال الجداول السابقة أن هناك بعض الاختلافات الواضحة في عدد من الفروض والمبادئ المحاسبية، وبخاصة في فرض الاستمرارية ومبادئ التكلفة التاريخية، والإعتراف بالإيراد، والمقابلة، الأمر الذي يثير تساؤلات حول إمكانية الاعتماد على المعايير الدولية في إعداد التقارير والقوائم المالية للمصارف الإسلامية.

ولتوضيح الموضوع بشكل عملي سوف يستعرض الباحث المثال التالي:

مثال: الاعتراف بجميع أنواع النماء (الإيرادات):

على سبيل المثال في معيار المحاسبة الدولي رقم (18) الإيراد، يتم الاعتراف بالإيراد المتحقق عند بيع السلعة ولا نأخذ بالاعتبار الأرباح غير المحققة الناتجة عن إعادة التقييم عملاً بسياسة الحيطة والحذر، أما في المحاسبة الإسلامية يتم الاعتراف بجميع أنواع النماء (الإيرادات) سواء أكانت محققة أو غير محققة مثل (أرباح إعادة التقدير، أرباح بضاعة آخر المدة غير المباعة)، ويتم أخذ الأرباح غير المحققة بالاعتبار في حالة التنضيض الحكمي (سمحان ومبارك، 2009م).

ثانياً: إن قيام المصرف الإسلامي بوظائفه، يستدعي الإفصاح عنها من خلال القوائم المالية التي تلبي الاحتياجات اللازمة للمستفيدين من المعلومات:

إن القوائم المالية التي ينبغي على المصرف الإسلامي نشرها في تقريره السنوي يجب أن تعبر عن وظائفه المميزة (الإفصاح المناسب). ونشير هنا إلى أمثلة من الإفصاحات في القوائم المالية التي ينبغي على المصرف الإسلامي نشرها في تقريره السنوي:

مثال (1): تتميز قائمة المركز المالي في المصارف الإسلامية عن نظيرتها التقليدية بوجود بند "حقوق أصحاب حسابات الاستثمار المطلقة" والتي يقصد بها القيمة المتبقية لأصحاب تلك الحسابات في تاريخ قائمة المركز المالي من المبالغ التي يتسلمها المصرف، بعد حسم مسحوباتهم منها وإضافة ما يخصهم من الأرباح أو تنزيل ما يخصهم من الخسائر الناتجة عن الاستثمار، ولا يعتبر عائد أصحاب حسابات الاستثمار المطلقة وما في حكمها في حالة الربح مصروفاً محملاً على دخل المصرف، كما لا يعتبر في حالة الخسارة إيراداً مضافاً إلى دخل المصرف، وإنما يعتبر تخصيصاً بمقدار حصة أصحاب الحسابات في ربح أو خسارة الاستثمار الذي شاركت فيه هذه الحسابات (سمحان ومبارك، 2009م) و(بن تومي، 2013م).

مثال (2): تحتوي قائمة الدخل في المصرف الإسلامي على بنود الإيرادات، وكافة بنود المصروفات الخاصة بالدورة المالية وكذلك المكاسب والخسائر، والعائد لأصحاب حسابات الاستثمار المطلقة، والذي لا يوجد في المصارف التقليدية (العيساوي، 2007م). كما أن

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الإيرادات في المصرف الإسلامي تصنف إلى: إيرادات الاستثمار (ايرادات استثمار أموال المصرف الذاتية، وإيرادات الاستثمار المشتركة، وإيرادات الاستثمارات المقيدة)، وإيرادات الخدمات المصرفية، والإيرادات الأخرى بما لا يتشابه مع المصارف التقليدية (ماهر الأمين وآخرون، 2011م).

مثال (3): تتطلب المعايير المحاسبية الإسلامية إصدار قوائم خاصة تعبر عن الوظيفة الاجتماعية للمصرف، ومن الامثلة على هذه القوائم: قائمة مصادر واستخدامات أموال صندوق الزكاة والصدقات، وقائمة مصادر واستخدامات أموال صندوق القرض الحسن (صوان، 2001م).

يلاحظ الباحث من خلال ما سبق، أن القوائم المالية التي يتم إعدادها وفقاً لمعايير الإبلاغ المالي الدولية IFRS لم تعد كافية لتحقيق الإفصاح اللازم لعمل المصارف الإسلامية؛ نظراً لدخول عناصر ومُعطيات جديدة لا تتواجد في البنوك التقليدية على الرغم من محاولة الاستفادة من عناصر القوائم التقليدية قدر الإمكان، كما أن فرض قوائم ونماذج واستمارات معينة من خلال السلطات النقدية على المصارف الاسلامية أمرٌ يجب إعادة النظر فيه (الشعراوي، 2002م).

ثالثاً: طبيعة العلاقة بين المعايير الصادرة عن AAIOFI ، والمعايير الدولية:

نظراً للقبول والانتشار الواسع الذي عرفته معايير المحاسبة الدولية، حيث أصبحت مرجعاً لصياغة العديد من المعايير الوطنية والمحلية في العديد من البلدان، حتى أنه عند قيام هيئة المحاسبة والمراجعة AAIOFI بإصدار معايير محاسبية تنظم عمل المصارف الإسلامية، فقد لجأت الهيئة للاستفادة من المعايير الدولية نظراً لقبولها والاعتراف بها دولياً، وفي ضوء ذلك، يمكن النظر إلى العلاقة بين معايير المحاسبة الإسلامية الصادرة عن الهيئة ومعايير المحاسبة الدولية ضمن التصنيف التالي:

جدول رقم (5)*: منهجية AAIOFI في التعامل مع المعايير الدولية

ت	البيان	أسلوب تعامل AAIOFI مع المعايير الدولية
1	معايير المحاسبة الدولية الممكن اعتمادها من قبل المصارف الإسلامية: – في حال توافق المعايير الدولية مع احكام الشريعة الإسلامية.	الموافقة على المعايير الدولية
2	معايير المحاسبة الإسلامية الصادرة عن الهيئة بسبب عدم قدرة المصارف الإسلامية اعتماد المعايير الدولية كما هي دون تعديل: – عند وجود مسائل تتعلق بالامتثال والالتزام الكامل بأحكام الشريعة الإسلامية. – عندما تكون المعايير الدولية غير شاملة للنواحي التي ينفرد بها العمل المصرفي الإسلامي.	رفض المعايير الدولية وإصدار معايير بديلة عنها
3	معايير المحاسبة الإسلامية الصادرة عن الهيئة للممارسات الخاصة بالمصرفية الإسلامية والتي لا تغطيها المعايير الدولية: – عند وجود معاملات مالية تنفرد بها المصارف الإسلامية.	تطوير معايير جديدة

***المصدر: من إعداد الباحث مع الاستفادة من (Hameed, S., 2009)، و(بن تومي،2013م).**

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وقد بيَّن (عبد الكريم ،2009م) في دراسة مهمة له حول تجربة هيئة المحاسبة والمراجعة AAIOFI أن على الهيئة عند إعداد معاييرها وتطويرها ضرورة الانتباه إلى ثلاثة أمور أساسية ومهمة، وهي:

1- التعرف على التفاصيل الملائمة لأحكام الشريعة الإسلامية في كل عقد مالي، وإدراك وفهم كافة مدلولاتها المحاسبية.
2- التعرف على المعايير الدولية المقابلة للعملية، وتحديد متطلبات الاعتراف والقياس والعرض والإفصاح، التي لا تتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية، وتكون متوافقة مع طبيعة ممارسات المصارف الإسلامية.
3- تطوير معيار يجمع بين النقطتين الأولى والثانية.

يلاحظ الباحث مما سبق أن المنهج المعتمد من قبل هيئة المحاسبة والمراجعة AAIOFI لوضع معايير المحاسبة الخاصة بالمصارف الإسلامية، استناداً إلى معايير المحاسبة الدولية، قد قام على الأخذ بالفكر المحاسبي الذي لا يخالف الشريعة الإسلامية، أما ما يخالفها ولا يناسبها فلم يأخذ به بتاتاً، وهذا الأمر مشروع به، ولا مانع من الاستفادة منه، لكن الإشكالية التي لاحظها الباحث هنا أن المعايير المحاسبية الدولية يمكن تفسيرها بشكل مختلف في النظام المصرفي الإسلامي، وهي غير قادرة على معالجة وإدراك الجوانب الدقيقة الخاصة بالمصرفية الإسلامية؛ وذلك نظراً لخصوصية النشاط والدور الذي تقوم به المصارف الإسلامية، حيث إن المصارف الإسلامية تعتبر مؤسسات مالية تقبل الأموال للمتاجرة بها ضمن قواعد الشريعة الإسلامية على أساس قاعدتي (الخراج بالضمان) و(الغنم بالغرم)، بعكس المصارف التقليدية (الربوية) التي تعمل على تأجير النقد للحصول على الفائدة (الربا)، وما يزيد الأمور صعوبةً أنه لا يوجد تحديداً لغوياً واصطلاحياً دقيقين للمفردات المتعلقة بالمعايير الإسلامية مثل (بيع المرابحة، بيع المساومة، القرض، الهبة، المضاربة، الإجارة، الوديعة، الغرر، النجش، وبيع العينة، ... الخ).

رابعاً: مدى تقبُل المصارف الإسلامية والسلطات الرقابية للمعايير الصادرة عن AAIOFI (الإلزام القانوني):

إن هيئة المحاسبة والمراجعة، بعد إصدارها للمعايير المحاسبية، فإنها لا تستطيع إلزام الجهات والمصارف الإسلامية بتطبيقها، وإنما يتم من خلال الجهات المشرفة والتي تراقب أعمال هذه المصارف في البلدان المختلفة، أو من خلال النظام الأساسي أو قرار من مجلس إدارة الهيئة العمومية لهذه المصارف الإسلامية. وإذا كانت معايير AAIOFI تُستَخدم في بعض البلدان كالبحرين والسودان والأردن والسعودية وقطر... الخ، فإن التحدي القائم أمامها هو تركيز الجهود للخروج بهذه المعايير إلى حيّز التنفيذ وتقبلها من المعنيين، حتى تحظى بقبول عام سواء من المصارف الإسلامية، أو من جانب السلطات الرقابية التي تخضع لها تلك المصارف وكذلك مدققي الحسابات والهيئات الدولية الأخرى ذات العلاقة، ومن ثمّ الالتزام بتطبيق تلك المعايير(جبر، 2015). حيث يلاحظ الباحث أن المصارف الإسلامية – في الواقع العملي– ما زالت تطبّق المعايير التقليدية لاسيما معايير المحاسبة الدولية لسببين:

1- الالحاح المتزايد من مجلس المعايير المحاسبية الدولية IASB بضرورة توحيد ممارسات إعداد القوائم المالية؛ لما له من آثار إيجابية على تعزيز الفهم والقابلية للمقارنة بين مختلف المؤسسات والمصارف– من وجهة نظر المجلس–.
2- أن السلطات النقدية في الدول العربية لم تعطِ المصارف الإسلامية خصوصيتها في التقارير والقوائم المالية الصادرة عنها حتى الآن، كما أن ضوابط التفتيش ومقاييسه، التي تستخدمها المصارف المركزية في تعاملها مع المصارف الإسلامية، لا تَتناسب مع طبيعتها التي يجب أن تخضع لمقاييس شرعية بالدرجة الأولى (الشعراوي، 2002م).

وفي هذا الصدد فقد بين (جبر، 2017م) في دراسته إلى أهمية الأمور التالية في تحقيق التزام فعلي وحقيقي من المصارف الإسلامية بالمعايير الصادرة عن AAIO:

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أ. إن الوضع الأمثل في معالجة مشكلة عدم تطبيق المعايير الإسلامية، هو الأمل بحصول مبادرة في المستقبل القريب من البنوك المركزية في الدول العربية لإلزام جميع المؤسسات المالية الإسلامية بمعايير موحدة، ويقترح الباحث أن يتم اعتماد المعايير الصادرة عنAAIOFI نظراً لقبولها النسبي في العديد من الدول العربية.

ب. إن الالتزام بتلك المعايير يتوجب ان يَنبع أولاً من القبول الجماعي للمصارف والمؤسسات المالية الإسلامية ذاتها، وكذلك من الجهات الرقابية ومدققي الحسابات الخارجيين، والجهات الرقابية الأخرى.

خامساً : مشاركة مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB في حيز التمويل الإسلامي ، وتجاهله للمساهمات التي تقدمها هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية AAIOFI:

إن غرض المجلس يتمثل في وضع معايير دولية للمحاسبة غير متصلة بصناعة معينة. وبالتالي، فإن قيامه بإضافة معايير خاصة بالمعاملات الإسلامية قد يفتح الباب أمام مطالبات من صناعات أخرى بوضع معايير خاصة بها. إن الإشكالية في الموضوع أن مشاركة مجلس المعايير الدولية في حيز التمويل الإسلامي، واضطلاعه بوضع معايير خاصة لهذه الصناعة، ومحاولته فرض هذه المعايير على المستويين الدولي والمحلي – بحجة أنها تحقق الافصاح اللازم، وإمكانية المقارنة، والتحليل والتقييم والتجانس – يعني تجاهل المساهمات المعتبرة التي قدمتها هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية في هذا المجال، ويُعرقِل خطواتها في تطوير المعايير المحاسبية التي تهتم بشكل كافٍ بالمعاملات المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية.

وهنا يجب الإشارة إلى أنه يجب عدم معاقبة معدي التقارير المالية من المصارف الإسلامية بسبب التزامهم بالمعايير الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة AAIOFI ؛ نظراً لأن مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB قد اختار عدم الأخذ بخصوصية عقود المعاملات المتفقة مع أحكام الشريعة الإسلامية في المعايير الصادرة عنه، وبخاصة أن هيئة المحاسبة والمراجعة AAIOFI تلتزم في أعمالها بمبدأ المواءمة بين المعايير الصادرة عنها، والمعايير الدولية (عبد الكريم، 2009م).

ما يجعل الأمر اكثر صعوبةً على هيئة المحاسبة والمراجعة AAIOFI أنه ليس لديها ثقل كبير لدى الجهات التنظيمية المعتبرة في أنحاء العالم مقارنة بمجلس معايير المحاسبة الدولية IASB الذي يحظى بدعم العديد من الهيئات الدولية، كما أن كثيراً من المؤسسات المالية الدولية تفضل التعامل مع مؤسسة واحدة فيما يخص معايير المحاسبة التقليدية والإسلامية بدلاً من جهتين منفصلتين ؛ لذلك، فإن التحدي الأساسي أمام AAIOFI يتمثل في إقناع العديد من الجهات التنظيمية بتبني معاييرها.

سادساً : تنميط العمليات المحاسبية في المصارف الإسلامية :

يمثل التنميط Standardization : توحيد الطرق والإجراءات بحيث يصبح نمط العمل واحداً مهما تغير الموظفون، ويسهم التنميط بتسريع العمل، وتقليل التكلفة، وزيادة مهارة أداء الموظف، ورفع مستوى الجودة وتلبية حاجات العملاء بأعلى كفاءة ممكنة (نزال، 2014م). ويمكن تعريف التنميط بأنه: "العملية التي من خلالها يوافق كل المشاركين فيها اتّباع نفس الممارسات المحاسبية أو ممارسات متشابهة إلى حد كبير، وبتحقيق هذا الاتجاه تكون النتيجة النهائية حالة التوحيد" (Clare Roberts, et al,2005).

ويساهم تنميط العمليات محاسبياً في تحقيق العديد من الإيجابيات، من أهمها: توحيد وتوثيق تفاصيل الخطوات اللازمة لتنفيذ العمليات المحاسبية مع التخلص من الخطوات والإجراءات التي لا قيمة مضافة لها، والسيطرة المستمرة على العمليات المحاسبية بحسب المواصفات

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الموضوعة واستمرارها، وسهولة تقديم المعلومات المحاسبية المتعلقة بأي عملية محاسبية أو العمليات جميعها، واعتماد أحسن الممارسات المحاسبية (Pest Practice) في كل عملية محاسبية (نزال، 2014م).

تَكمُن الإشكالية في موضوع التنميط في جانبين، وهما:

- ✓ يجب أن يكون تنميط العمليات المحاسبية في المصارف الإسلامية وفق الضوابط الشرعية، حيث ان المصارف الإسلامية تتأثر بالضوابط الشرعية حتى في عملياتها المحاسبية كما ذكرنا سابقا ، لما يترتب على ذلك من صحة تقدير الربح والخسارة، وصحة توزيع الأرباح والخسائر على الشركاء، وصحة تقدير الزكاة بما ينسجم مع ضوابط الشريعة الإسلامية ومقاصدها.
- ✓ يجب أن يسهم تنميط التطبيقات في توحيد الممارسات وإجراءات العمل في المصارف الإسلامية إلى الحد الذي تبدو فيه متطابقة أو متقاربة في الصيغة الواحدة، وهذا لا يلغي إمكانية حدوث تضارب محتمل في حالة وجود أكثر من رأي فقهي، لكن في هذه الحالة يتضمن المعيار الشرعي لصيغة ما وضع الأسس الشرعية لأكثر من رأي فقهي (مثال: الوعد الملزم، والوعد غير الملزم في صيغة المرابحة).

نتائج الدراسة:

- من خلال اطلاع الباحث على الدراسات السابقة، وتحليلها، والمقارنة بين نتائجها، فقد توصل الباحث أن كلاً من دراسات (Latifah, I. N., Asfadillah, C., & Sukmana, R. 2012م)، و(عبد الكريم ،2009م)، و(بن تومي، 2013م) انصبت في معظمها على وجود تحديات مختلفة تواجه كلاً من المعايير المحاسبية الدولية والمعايير المحاسبية الإسلامية، كان من أهمها: الاعتراف ، والقياس، والافصاح، والقيمة العادلة، وقد بين الباحث أنه عند تطبيق معايير المحاسبة الدولية في المصارف الإسلامية، فإن ذلك يزيد من حجم المشكلة؛ حيث أنه قد يجعل محاسبي المصارف الإسلامية يعملون على اعتماد وتطبيق المعايير الدولية التي قد تتفق مع رؤيتهم الشخصية، مما يُعرِّض هذه البيانات إلى مخاطر التحيّز في الاختيار (المحاسبة التجميلية)، ومن ناحية أخرى، فإن تلك الممارسات لا تخدم أبداً هدف القابلية للمقارنة الذي تسعى إليه المصارف الإسلامية.
- لاحظ الباحث أنه لم توجد دراسة معينة تتطرق بشكل شامل إلى القضايا والتحديات التي تواجه موضوع المواءمة والتوفيق بين المعايير المحاسبية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية AAIOFI وبين المعايير المحاسبية الدولية، لكن معظم الدراسات السابقة، ومنها (الصافي، 2007م)، و(Trokic, A., 2015)، و(Hameed, S., 2009)، و(عبد الكريم، 2009م) بينت بشكل واضح أن المصارف الإسلامية عموماً بحاجة إلى نظام محاسبة إسلامي يستند إلى الفكر المحاسبي الإسلامي، وأنه يصعب المواءمة بين المعايير المحاسبية الإسلامية والمعايير الدولية بشكلها الحالي.
- من خلال البحث والتحليل والمناقشة، والاستفادة من نتائج الدراسات السابقة، فقد توصل الباحث إلى التحديات والعقبات التي تواجه عملية المواءمة والتوفيق بين المعايير المحاسبية الإسلامية، والمعايير المحاسبية الدولية، وأهمها:

1- عدم انسجام مفهوم المحاسبة الإسلامية مع بعض الفرضيات والمبادئ المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً على المستوى الدولي، حيث إن مفهوم المحاسبة الإسلامية يركز في مضامينه على تحقيق العدالة، وإثبات الحقوق، وإعطاء المعلومات بصدق، وبما لا يتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية، وهذا يتفق مع دراسة كلٍ من (الذيبة وسمحان، 2011م)، و(الصافي، 2007م) التي أشارت أنه على الرغم من وجود بعض الاتفاق بين المعايير الدولية ومعايير المحاسبة الصادرة عن الهيئة AAIOFI في بعض المصادر المستمدة منها، إلا أن معايير المحاسبة الدولية لم تلبي المتطلبات الشرعية، ولم تأخذ في الاعتبار القيم الإيمانية والأخلاقية والسلوكية بالشكل اللازم.

2- إن المعايير الدولية لا تحقق الإفصاح الكافي واللازم للمعاملات المالية الإسلامية، حيث إن القوائم المالية التي ينبغي على المصرف الإسلامي نشرها في تقريره السنوي يجب أن تعبر عن وظائفه المميزة والمتنوعة (بصفته مستثمراً، وبصفته مديراً

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

للاستثمارات المقيدة، وبصفته يقوم بدور اجتماعي)، وهذا الأمر لا يتوافق مع المعايير الدولية الصادرة عن مجلس المعايير المحاسبية الدولية .IASB وهذه النتيجة تتفق مع نتائج دراسة كلٍ من (عبد الكريم، 2009م)، و(الصافي، 2007م)، و(Sarea, A. M., 2013)، و(Latifah, I. N., Asfadillah, C., & Sukmana, R.,2012).

3- أن المعايير المحاسبية الدولية غير قادرة على معالجة وإدراك الجوانب الدقيقة الخاصة بالمصرفية الإسلامية ؛ وذلك نظراً لخصوصية النشاط والدور الذي تقوم به المصارف الإسلامية، الأمر الذي يتطلب مراجعة المنهجية التي تعمل وفقهاً AAIOFI عند إعدادها وتطويرها للمعايير بما يكفل تحقيق الالتزام الشرعي، ومراعاة خصوصية المعاملة المالية الإسلامية، ويقترح الباحث أن يكون بناء المعايير منطلقاً من قاعدة الفكر المحاسبي الإسلامي. وهذه النتيجة تنسجم مع ما توصلت إليه دراسات متعددة مثل: (جبر، 2017م)، و(محمد، سامي ،2000م)، و(بن تومي ،2013م)، و(عبد الكريم ،2009م)، و(الصافي، 2007م)، و(Trokic, A. ,2015)، و(Hameed, S., 2009)، بينما يختلف الباحث مع رؤية (الزوم، 2004م)، والذي طرح إمكانية التوفيق بين المعايير المحاسبية الإسلامية والمعايير الدولية، من خلال حل وسط يقوم فيه مجلس المعايير الدولية IASB بتبني مسارين للمعايير الدولية، أولهما مختص بالمعاملات التقليدية الغربية، وأخر مختص بالمعاملات الإسلامية، على أن تكون بقية المعاملات موحدة المعايير.

4- أن الإلزام القانوني يمثل تحدي أمام هيئة المحاسبة والمراجعة AAIOFI، وبالتالي يجب على AAIOFI تركيز الجهود للخروج بالمعايير الإسلامية إلى حيّز التنفيذ والقبول، بحيث تحظى بقبول عام سواء من المصارف الإسلامية، أو من جانب السلطات الرقابية التي تخضع لها تلك المصارف وكذلك من مدققي الحسابات والهيئات الدولية الأخرى ذات العلاقة، ومن ثمّ الالتزام بتطبيق تلك المعايير التزاماً تاماً بما لا يخالف أحكام الشريعة الإسلامية. وهذه النتيجة تتفق مع نتائج كلٍ من دراسة (جبر، 2017م)، و(مشعل، 2010م)، و(الشعراوي، 2002م) والتي أكدت على أهمية إيجاد قنوات واضحة للاتصال والتنسيق مع البنوك المركزية في الدول العربية لتطوير المعايير الصادرة.

5- من التحديات أيضاً: محاولة مجلس المعايير المحاسبية الدولية IASB السيطرة وفرض معاييره في حيز التمويل الإسلامي، واضطلاعه بوضع معايير خاصة لهذه الصناعة، متجاهلاً بذلك الدور الهام الذي تضطلع به هيئة المحاسبة والمراجعة AAIOFI، ويُعتبر ذلك– من وجهة نظر الباحث– محاولة للتفرد والسيطرة من الفكر المحاسبي التقليدي. وهذه النتيجة تتفق مع ما توصلت إليه الدراسات التالية: (بن تومي، 2013م)، و(الزوم، 2004م)، و(Trokic, A. ,2015) ، و(Hameed, S., 2009) حيث أشارت الدراسات أعلاه إلى أن استمرار مجلس المعايير الدولية بتجاهل الإحتياجات الخاصة بالعالم الإسلامي، يمثل عائقاً رئيساً أمام التوفيق بين المعايير المحاسبية الإسلامية والمعايير المحاسبية الدولية.

6- وآخر هذه التحديات: العمل على تنميط التطبيقات والعقود المصرفية الإسلامية، لتكون إجراءات العقد موحدة من مصرف إسلامي لآخر، مما يساهم في تحقيق توحيد للإجراءات والمعالجات المحاسبية بين المصارف الإسلامية، ويسهل الإلتزام بتطبيق المعايير المحاسبية الإسلامية الصادرة عن AAIOFI، وقد ركزت على هذا الجانب دراسة كل من (مشعل، 2010م)، و(نزال، 2014م) حيث أشارت الدراستان إلى أن من أبرز التحديات التي تواجه المعايير الإسلامية هو تنميط التطبيقات أو الممارسات إلى الحد الذي تبدو فيه متطابقة أو متقاربة دون إلغاء التنوع أو حمل التطبيقات على رأيٍ فقهي واحد.

توصيات الدراسة:

توصي الدراسة بعدة توصيات أهمها:

1- أهمية إعادة النظر في المنهجية التي يقوم عليها إصدار المعايير المحاسبية الإسلامية من خلال AAIOFI، بحيث تنطلق بدايةً من الفكر المحاسبي الإسلامي بدلاً من المعايير الدولية.

2- أهمية بذل الجهد الكافي والتعاون من قبل فقهاء الفكر المحاسبي الإسلامي، في استنباط الأسس المحاسبية الكلية وتطبيقاتها المختلفة في المؤسسات الاقتصادية والمالية الإسلامية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

3- ضرورة إيلاء الالتزام الشرعي الاهمية القصوى عند التوفيق بين المعايير الصادرة عن AAIOFI وبين الأعراف والقواعد الدولية، ومراعاة كافة التفاصيل الملائمة لأحكام الشريعة الإسلامية في كل عقد مالي بما يحقق جوهر العقد لا شكلَه.

4- عدم الوقوع تحت تأثيرات الضغوط التي تصدر من مجلس المعايير المحاسبية الدولية IASB والتي تحاول فرض معاييرها في حيز التمويل الإسلامي.

5- على AAIOFI بذل جهد كافي للانتقال بالمعايير الإسلامية إلى حيّز التنفيذ والقبول العام، والتنسيق مع المعنيين في المصارف الإسلامية، وفي السلطات الرقابية المركزية، ومع مدققي الحسابات والهيئات الدولية الأخرى ذات العلاقة.

6- على السلطات التنظيمية والرقابية إيلاء المزيد من الاهتمام للمحاسبة الإسلامية والفكر المحاسبي الإسلامي؛ لإنه الفكر الذي يتناسب حقيقةً مع العمليات المالية والمصرفية الإسلامية.

المراجع:

القرآن الكريم

المراجع باللغة العربية:

- الناصر، لاحم حمد.(د.ت). أهمية الإفصاح عن أدوات الصيرفة الإسلامية في التقارير المالية. تاريخ الإطلاع: 2017/02/25م، الموقع: /www.kantakji.com/fiqh/Accountancy

- نزال، عبدالله ابراهيم، "دور التكنولوجيا في تنميط العمليات المحاسبية الكترونياً في البنوك الإسلامية"، مجلة الدراسات المالية والمصرفية، العدد 2، حزيران 2014م، تصدر عن الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، عمان.

- نعمة ، نغم حسن، ونجم، رغد محمد. (2010م). المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية في دول مجلس التعاون الخليجي: الواقع والتحديات. *مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادى*. *12* (2).

-أبو غدة، عبد الستار. (2005). الإطار الشرعي لعمل المصارف الإسلامية– الرقابة والتدقيق الشرعي، *الملتقى الثالث للإعلاميين والفكر الاقتصادي الإسلامي ومؤسسات، القاهرة*.

الأمين، ماهر وآخرون. (2011). "مدى التزام مصرف سورية الدولي الإسلامي بمعيار المحاسبة الإسلامي رقم (1)، *مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانوني*، *2* (33)، 25.

البعلي، عبد الحميد. (2003م). الرقابة الشرعية الفعالة، المؤتمر الثالث للاقتصاد الإسلامي، *جامعة أم القرى*، تاريخ الإطلاع: 2017/3/1م، الموقع: http://www.ahlalhdeeth.com/vb/showthread.php?t=107916

بلقاوي، أحمد. (2009م). *نظرية المحاسبة*، ج (1)، ترجمة: رياض العبد الله، دار اليازوري، عمان.

بن تومي، بدرة. (2013). *آثار تطبيق المعايير المحاسبية الدولية (IAS/ IFRS) على العرض والإفصاح في القوائم المالية للمصارف الإسلامية*، (رسالة ماجستير غير منشورة)، جامعة فرحات عباس– سطيف.

جبر، رائد جميل. (2015م، 6– 7 مايو)، *المعايير المحاسبية والشرعية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية – AAIOFI، تحديات معاصرة، وتطلعات مستقبلية*، ورقة عمل مقدمة الملتقى السنوي التاسع، هيئة المحاسبة والمراجعة لدول محلس التعاون الخليجي، مملكة البحرين.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جبر، رائد جميل، أبو فضة، ومروان عبد الرحمن. (2010). معايير المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية: واقع وتطلعات– القسم الثاني– *مقالة منشورة في مجلة الدراسات المالية والمصرفية ،صادرة عن الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية*، العدد (3)، سنة 2010.

جبر، رائد جميل، أبو فضة، ومروان عبد الرحمن.(2010م). معايير المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية: واقع وتطلعات القسم الأول، *مجلة الدراسات المالية والمصرفية، صادرة عن الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، 1*، (22)، 21-22.

جبر، رائد جميل،(2017م). *إشكاليات التطبيق العملي التي تواجه معايير المحاسبة الإسلامية الصادرة عن AAIOFI*، المؤتمر العلمي الدولي الثاني عشر، جامعة الزرقاء.

حلس سالم عبد الله و جودة محمد أحمد. (2017). مَدى ملائمة عملياتِ التمويلِ والاستثمارِ في المصارفِ الإسلاميةِ لمعاييرِ هيئةِ المحاسبةِ والمراجعةِ الإسلاميةِ (دراسةٌ ميدانيةٌ تطبيقيةٌ عَلى المصَارفِ الإسلاميةِ العاملةِ في فلسْطِين، *مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الاقتصادية والإدارية*،(2) *25*، 177-196.

الذيبة، زياد عبد الحليم، وسمحان، حسين محمد. (2011م). *دراسات محاسبية إسلامية*. ط1. عمان: دار الفكر.

الزعبي، علي، وآخرون. (2013م). نحو تطبيق معايير المحاسبة المالية الإسلامية في البنوك الإسلامية الأردنية، دراسة ميدانية، جامعة عجلون الوطنية، بحث منشور على الانترنت.

الزوم، عادل محمد حفظ الله. (2004م). *مشروع مقترح إلى مجلس معايير المحاسبة الدولية حول أهمية وإطار عملية إصدار المعايير الإسلامية ومشروع مواءمة المعايير الدولية مع المحاسبة الإسلامية*، (رسالة ماجستير غير منشورة). الجامعة الإسلامية، غزة.

سمحان، حسين. (2000م). *العمليات المصرفية الإسلامية: المفهوم والمحاسبة*. ط1. عمان: مطابع الشمس.

سمحان، حسين، ومبارك، موسى. (2009م). *محاسبة المصارف الإسلامية*. ط1. عمان: دار المسيرة للنشر.

شحاته، حسين حسين. (1999م). الطبيعة المميزة لمعايير المراجعة الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية.

الشريف، محمد عبد الغفار. (1424هـ، مارس2003م). الرقابة الشرعية في المصارف والشركات المالية الإسلامية، المؤتمر الثالث للاقتصاد الإسلامي، جامعة أم القرى – مكة المكرمة، شهر محرم.

الشعراوي، عايد فضل. (2002م). علاقة المؤسسات المصرفية الإسلامية بالمصارف المركزية، مؤتمر جامعة أم القرى، مكة المكرمة.

الشيرازي، عباس مهدي. (1990م). *نظرية المحاسبة*. ط1. الكويت: ذات السلاسل.

صوان، محمود حسن. (2001م). *أساسيات العمل المصرفي الإسلامي*. ط1. عمان: دار وائل للنشر.

عبد الكريم، رفعت أحمد. (2009م، 30 مارس). *المصارف الإسلامية ودور المحاسبة في اتخاذ القرارات*، ندوة الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

عبداللطيف، بسام عوض عبدالرحيم. (1999م). *الرقابة المالية في النظام الاقتصادي الإسلامي*. ط1. عمان: دار الحامد للنشر والتوزيع.

العجلوني، محمد محمود. (2008م). *البنوك الإسلامية: أحكامها ومبادئها وتطبيقاتها المصرفية*. ط1.عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع.

العيساوي ، عوض خلف.(2007م) *الفرضيات والمبادئ والمحددات المحاسبية من منظور الشريعة الإسلامية مع دراسة محاسبية في المصارف الإسلامية*. ط1. عمان: دار دجلة للنشر.

فياض، عطية السيد السيد. (2002م). العوائق والأخطاء الشرعية في عمل المصارف الإسلامية، مؤتمر جامعة أم القرى، مكة المكرمة.

فياض، عطية السيد. (2003م). *الرقابة الشرعية والتحديات المعاصرة للبنوك الإسلامية"، المؤتمر الثالث للاقتصاد الإسلامي*، جامعة أم القرى.

القري، محمد علي. (2004م). الإبداعات في عمليات وصيغ التمويل الإسلامي وانعكاسات ذلك على صورة مخاطرها، *الملتقى السنوي السابع للأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية حول إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية*. الأردن: عمان.

محمد ، سامي يوسف كمال. (2000). ضوابط الإفصاح المحاسبي في الفكر المحاسبي والفكر الإسلامي. تاريخ الإطلاع: 2000/12/21م، الموقع: http://iefpedia.com/arab/wp-content/uploads/2013/07

مشعل .(2010م). دور المعايير الشرعية والمحاسبية في توجيه وتنظيم المصرفية الإسلامية، مؤتمر الخدمات المالية الإسلامية الثاني، طرابلس- ليبيا. تاريخ الإطلاع: 27-28 أبريل 2010، الموقع: http://iefpedia.com/arab/wp-content/uploads/2010/05/

ميرة، حامد حسن. (2015م). مائدة حوار ونقاش حول المعايير المحاسبية والشرعية للبنوك الإسلامية، بتنظيم من الجمعية المغربية للاقتصاد الإسلامي. تاريخ الاطلاع: 14 يناير 2015، الموقع: https://www.youtube.com/watch?v=AY2obySY3Eo

هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية AAIOFI. (2016م)، المعايير الشرعية للمؤسسات المالية الإسلامية، البحرين.

هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (2017م)، نبذة تعريفية، تاريخ الإطلاع: 2017/2/15. الموقع: www.aaiofi.com.

www.manaraa.com

المراجع باللغة الانجليزية:

Chand, P., & Patel, C. (2008). Convergence and harmonization of accounting standards in the South Pacific region. *Advances in Accounting*, *24*(1), 83-92.

Choi, F. D., & Mueller, G. G. (2011). *International accounting* (Vol. 2). Englewood Cliffs, NJ: Prentice-Hall.

Roberts, C. B., Weetman, P., & Gordon, P. (2005). *International financial reporting: a comparative approach*. Pearson Education.

Colasse, B. (2009). *Encyclopédie de comptabilité, contrôle de gestion et audit* (p. 1471). Economica.

Hameed, S. (2009). IFRS vs AAOIFI: the clash of standards?. *MPRA Paper*, (12539).

Latifah, I. N., Asfadillah, C., & Sukmana, R. (2012, June). History and Development of IFRS and AAOIFI and Their Future Challenge By. In *Cambridge Business & Economics Conference*.

Pounder, B. (2009). *Convergence Guidebook for Corporate Financial Reporting*. John Wiley & Sons.

Sarea, A. M. (2013). The Move towards Global Accounting Standards for Islamic Financial Institutions: Evidence from AAOIFI. *Journal of Islamic Economics, Banking and Finance*, *9*(4), 152-163.

Trokic, A. (2015). Islamic Accounting; History, Development and Prospects. *European Journal of Islamic Finance*, (3).

Vinnicombe, T. (2012). A study of compliance with AAOIFI accounting standards by Islamic banks in Bahrain. *Journal of Islamic Accounting and Business Research*, *3*(2), 78-98.

www.manaraa.com